الفصل الأول

الأطـــار النظـــري والقانـوني للدراسة

obeikandl.com

يعتبر الإطار النظري لأي دراسة الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية والعلمية للمواضيع (الإشكاليات) وبين الدراسة السطحية الوصفية، حيث أن أي دراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لابد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع المعالج.

وفي إطار الحديث عن عامل شخصية الرئيس ودورها في تحديد توجهات السياسة الخارجية، وقصد الوصول إلى دراسة أكثر دقة وعلمية لهذا الموضوع، لا بد من ربط هذا المتغير (العامل النفسي: الشخصية)، كأحد متغيرات السياسة الخارجية بمختلف التحليلات والتفسيرات النظرية التي حاولت دراسة العلاقات الدولية عموما والسياسة الخارجية خصوصا، ومن ثم تحديد موقع هذا المتغير من نظريات السياسة الخارجية كأحد حقول العلاقات الدولية، كما أنه من الضروري التطرق للأطر القانونية للدارسة من خلال تحديد سلطات الرئيس الأمريكي في المجال الخارجي سواء في خلفيتها الدستورية أو جانبها العملي الواقعي من أجل تحديد مدى السلطات المتاحة للرئيس والتي من خلالها نتعرف على موقع صانع القرار(الرئيس) من عملية صنع السياسة الخارجية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل، أولا: تحديد المعنى والمفهوم الذي تقدمه متغيرات الدراسة، السياسة الخارجية كمتغير تابع والبيئة النفسية والطبيعة الشخصية للفرد صانع القرار كمتغير مستقل، وذلك قصد فهم المجال الذي تدور حوله الدراسة. ثم سيتم التركيز ثانيا على متغير الشخصية كأحد الأبعاد النفسية للقادة في العلاقات الدولية وتحديد موقعه من الدراسات والتفسيرات النظرية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية على العموم. في الأخير سنتطرق إلى الحدود القانونية والمؤسساتية لسلطات الرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية

المبحث الأول
ضبط المفاهيم

سنتناول من خلال هذا المبحث دراسة المتغيرين الأساسين اللذين تدور حولهما الدراسة وهما السياسة الخارجية ككل واسع وعامل الشخصية كأحد الأجزاء المؤثرة في هذا الكل، **وذلك قصد التوصل إلى فهم علاقات التأثير والتأثر القائمة بين المتغيرين:**

المطلب الأول
مفهوم السياسة الخارجية

قدمت العديد من التعريفات للسياسة الخارجية من طرف مختصين في هذا المجال، من بينهم " فيرنس وسنايدر" (furniss et Snyder) اللذان رأيا أن السياسة الخارجية هي: "**منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل**"[1].

من خلال هذا التعريف تصبح السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل تتخذه الدولة إزاء حادثة أو مشكلة معينة، لكن الملاحظ هنا أن هذا التعريف لم يستطع أن يفصل أو يفرق بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدولة من خلال إهماله لأهم فارق بينهما وهو المجال الذي تختص به السياسة الموضوعة من طرف الدولة.

هذا وقدم "حامد ربيع" تعريفا آخر للسياسة الخارجية يراعي فيه مسألة المجال الذي تختص به السياسة الخارجية، حيث يرى بأنها: "**جميع**

---

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط02، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998. ص 07.

صور النشاط حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية "[1]

من هنا وحسب "حامد ربيع" فإن السياسة الخارجية هي مجمل نشاطات الدولة على المستوى الخارجي كمجال محدد ، ولكن الانتقاد الأساسي الذي يوجه لهذا التعريف أنه وسع من مجال السياسة الخارجية إلى النشاطات التي تقوم بها الأطراف غير الرسميين في الدولة، وهو الأمر الذي يتنافى وشرط الطابع الرسمي للسياسة الخارجية من حيث هي حكر على صناع القرار الرسميين ويقول "مارسيل ميرل " (Marcel merle)، في هذا الإطار أنه **"للحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية."** [2]

يرى "تشارلز هيرمان" (Charles Hermann) أن السياسة الخارجية تتألف من تلك **"السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية "**[3]، في هذا التعريف تحديد أكثر للسياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بطابعها الرسمي، لكن من جهة أخرى نجد أن "هيرمان " إلى جانب "حامد ربيع" قد حددا السياسة الخارجية في السلوكيات والنشاطات فقط، في حين أن السياسة

---

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(2) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (تر:حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986. ص: 326.

(3) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص09.

الخارجية تحوي العديد من الأوجه، فقد تكون في شكل برامج، قرارات ، استراتيجيات، نشاطات، سلوكيات..ولعله من المفيد هنا وفي إطار الحديث عن أوجه السياسة الخارجية إيداع تعريف "جوزيف فرا نكيل" (Joseph frankel) للسياسة الخارجية والذي عرفها بأنها "**تشير إلى مجموع القرارات والنشاطات (decision and actions) التي تميز العلاقات بين دولة وأخرى**"، ويميز " فرا نكيل" هنا بين نوعين من النشاط الدولي، وذلك وفقا للمجال العملياتي لكليهما، حيث تدور الأولى (أي القرارات) داخل عقل صانع القرار، بينما تتعلق الثانية(النشاطات) بالجانب العملي (البيئة العملية)[1].

إلى جانب هته التعريفات، هناك من حاول إيجاد تعريف للسياسة الخارجية وذلك بالتركيز على جانب معين من هذا المجال، فهناك تعريفات تركز على أدوات السياسة الخارجية(Ends, means) ونورد هنا التعريف الذي قدمه "ريمون آرون" (Raymond Aron) حيث عرف السياسة الخارجية بـ "**فن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية**"، حيث يعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية والإستراتيجية (فن الإقناع، فن الإرغام)، وقد حدد استخدام الوسيلة الدبلوماسية بوقت السلم دون استبعاد اللجوء للسلاح من باب التهديد على الأقل. أما في زمن الحرب فلا تستغني السياسة عن الدبلوماسية[2]. وهناك من يركز على موضوع الأهداف في السياسة الخارجية فيرى "كارل دوتش" (k.Deutch) ، بأن "**السياسة الخارجية لأي دولة تختص**

---

(1) Joseph frankel. The making of foreign policy: an analysis of decision-making. London: oxford university press.1963.p 01.

(2) عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية: الجزائر: موفم للنشر، 1992. ص :114.

بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها"[1] ، ويعرفها "سيبوري" (P.seabury) بأنها "**مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان"**[2].

هناك من حاول تعريف السياسة الخارجية من خلال تحديد المراحل الكبرى لصياغتها، فيرى أن السياسة الخارجية لأي دولة هي رعاية لمصالحها خارج حدودها وذلك من خلال:

أولا: صياغة مصالح تلك الدولة في شكل أهداف قابلة للتحقيق مع الوضع بعين الاعتبار ما هو كائن وما يجب أن يتحقق.

ثانيا: تحديد محتوى ومضمون السياسة الخارجية (المصالح الحيوية والثانوية)، **وثالثا:** تنفيذ السياسة الخارجية[3].

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات والنشاطات التي تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، كما أنها مجموعة من المراحل والأهداف المسطرة. ونورد في الأخير تعريف "جيمس روزنو" (J.Reseneau) ، والذي يبدو أكثر تحديدا للسياسة الخارجية، حيث يرى أنها" **منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي**

---

(1) زيد عبيد الله مصباح. السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق. بيروت: دار الرواد،2002.ص 12.

(2) محمد السيد سليم. مرجع سابق. ص:08.

(3) محمد مويسي. أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي. ج:1. بيروت. دار البيارق.1993. ص ص 22-23.

بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"[1].

لعله من المهم بعد الحديث عن مختلف التعريفات حول السياسة الخارجية –قصد الوصول إلى فهم أشمل حول هذا الموضوع – التميز بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدولة، فإضافة إلى الطابع الخارجي (خارج حدود الدولة) للسياسة الخارجية مقارنة بالسياسة الداخلية حدد الدكتور محمد السيد سليم نقطتين أساسيتين من خلالهما يمكن التفرقة بينهما **وهما:**

- أن السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية داخل الدولة مباشرة على عكس السياسة الداخلية.
- السياسة الخارجية تتسم بقدر كبير من عدم التيقن، ذلك أنها ترتبط بباقي الأطراف في البيئة الدولية التي تتسم بالغموض وعدم الاستقرار (نظرا لإمكانية حدوث أزمات)[2](*).

تجدر الإشارة هنا إلى أن التفرقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لا يعني وضع حدود تامة بينهما خاصة في المجال العلمي مثلما رأى الواقعيون، أين ترى الواقعية البنيوية أنه يمكن فهم السياسة الخارجية لأي دولة من دون النظر للسياسة الداخلية لتلك الدولة[3].

---

(1) محمد السيد سليم. مرجع سابق. ص:11

(2) المرجع نفسه، ص ص 30-34

(*) للمزيد حول الفرق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، انظر : محمد السيد سليم .تحليل السياسة الخارجية . مرجع سابق .ص ص : 27-35.

(3) james.d.fearon ,domestic politics, foreign policy and theories of international relations from internet site:
http://www.people.fas.harvard.edu/~johnten/gov2880/fearon.pdf

ولكن الواقع يثبت أن هناك علاقة تأثير متبادل بين السياستين خاصة مع التطورات التي طرأت على الساحة الدولية منذ النصف الأخير للقرن العشرين بالخصوص في المجال التكنولوجي.

بما أننا في هذه الدراسة بصدد الحديث عن دور واثر عامل شخصية الرئيس كأحد المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار الخارجي، فيجدر بنا الحديث وتوضيح مختلف العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية لأي دولة، ولعله من الأفضل الحديث عن هذه العوامل والمتغيرات تبعا للبيئة التي تصدر عنها، حيث حددها كل من "هارولد ومارغريت سبروت"(sprout Harold,Margaret)، في البيئة النفسية (Psychological milieu) والبيئة العملية (operational milieu)، يقصد بالأولى (البيئة النفسية) كل ما يتعلق بالجانب النفسي لرجل الدولة، (تصوراته، تقديراته للموقف...)، في حين تشير البيئة العملية إلى جميع العوامل الداخلية والخارجية سواء كانت بشرية أو مادية المتعلقة بالجانب العملي لصناعة القرار[1] كما رأيا أن تأثير البيئة العملية يتعلق بكيفية رؤية وإدراك صانع القرار لها:"**أول خطوة لإيجاد العلاقة بين العوامل البيئية في اتخاذ القرار تتم باكتشاف كيف يتصور صانع القرار للبيئة المحيطة به**"[2]

هذا في حين حدد "روزنو" (J. Resenau) خمس متغيرات أساسية قادرة على تحديد السياسة الخارجية لدولة ما وهي "النظام الدولي،

---

(1) Harold, Margaret spro. Environmental factors in study of international politics, in E d: James resenau.international politics and foreign policy: a reader in research and theory. New York: the free press.1969.p 43

(2) ibid .p :49

عوامل مجتمعية، عوامل حكومية، عوامل متعلقة بالدور، عوامل فردية"[1]، وقصد إيجاد تحديد أكثر وضوحا للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية سيتم معالجتها وفقا للثالوث البيئي الذي تصنع فيه من بيئة داخلية، خارجية وبيئة نفسية.

1- العوامل الداخلية:

حديثنا هنا لا يتركز فقط حول من يصنع السياسة الخارجية في الداخل وإنما حول العوامل التي قد تؤثر من قريب أو من بعيد في صياغة السياسة الخارجية.

وعموما يمكن تقسيمها إلى عوامل مستقرة وعوامل غير مستقرة، بالنسبة للأولى يمكننا إدراج كل من العوامل الطبيعية الدائمة نسبيا مثل الموقع الجغرافي، المناخ، التضاريس... والموارد الطبيعية(معادن، طاقة) هذا إلى جانب العوامل الحضارية المميزة لتلك الدولة (كالدين، الثقافة أو الثقافات السائدة، التاريخ المشترك...)[2]، أما فيما يتعلق بالنوع الثاني من العوامل أي العوامل غير مستقرة، فتشمل العوامل الديمغرافية، التركيبة الاجتماعية، طبيعة النظام السياسي وبالتالي المؤسسات التي لها تأثير في القرار الخارجي كمؤسسات رسمية (رئاسة، برلمان، المؤسسة العسكرية...)، أو كمؤسسات غير رسمية

---

(1) يوسف ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.ص: 193-195.

(2) عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999. ص 24.

كالأحزاب، جماعات الضغط، المؤسسات والشركات الاقتصادية... هذا إلى جانب دور وتأثير الرأي العام والإعلام[1].

هذا ويضيف "سنايدر" (Snyder)، مجموعة من العوامل الأخرى مثل: [2]

- تأثير بعض القوى الاجتماعية في الدولة.
- الخبرة القومية في مجال السياسة الخارجية'وما تتركه من شعور بالرضا، التهديد، القلق...تجاه بعض الدول).
- كيفية توزيع الموارد والدخل داخل المجتمع وتأثيرها في بلورة اتجاهات معينة تجاه العالم الخارجي.
- التفسيرات غير الرسمية للأحداث الدولية والتي تؤثر على فئات المجتمع.
- توقعات الرأي العام حول السياسة الخارجية للدولة والتي قد تتنافى مع ما تحققه الدولة مما قد يؤدي إلى تقليل دعمه للحكومة.

2ـ العوامل الخارجية:

ويقصد بها تلك العوامل التي تخرج عن نطاق حدود الدولة حيث تتطلق ببيئتها الخارجية، ويقول "لويد جنسن" (Lioyed Jensen) في هذا الإطار – حول أهمية العوامل الخارجية- أنه : "**إن لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية**"[3].

---

(1) نفس المرجع، ص 52-53.

(2) نفس المرجع، ص 62-63.

(3) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، (تر: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم). الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989. ص: 279.

وتتحدد العوامل الخارجية في مجموع الأفعال وردود الأفعال في السياسة العالمية، تأثيرات باقي الأطراف الدولية(دول، منظمات...) ، ويضيف "سنايدر" تأثير مجتمعات وثقافات الدول الأخرى، العوامل غير إنسانية (المحيط المادي الجغرافي)[1] ، هذا إضافة لتأثير طبيعة النظام الدولي وتوزيع القوة داخل هذا النظام[2].

3ـ العوامل النفسية:

يربط كل من "هارولد مارغريت سبروت وسنايدر" دور العوامل السابقة بتصور وإدراك صانع القرار لها، وبالتالي يكون أثرها مرهون بمدى الاهتمام الذي يخصصه لها صانع القرار، وقد احتلت العوامل النفسية لصانع القرار حيزا كبيرا من الاهتمام بين دارسي السياسة الخارجية، فيرى (Holsty) أن " **الصورة التي يشكلها صانعوا القرار حول الحقيقة (الواقع) تحتل أهمية أكبر من الحقيقة أو الواقع الموضوعي**"[3]وأكثر من ذلك يذهب (Snyder) إلى اختبار أن الواقع الذي يجب أن يعنى بالدراسة هو الواقع كما يراه صنع القرار " WORLD OF THE DICISION MAKER AS THEY VIEW IT "[4]، لكن رغم ذلك هناك من

---

(1) عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص 62.

(2) لويد جنسن. مرجع سابق، ص ص 299-303.

(3) Sami Cohen. "Decision pouvoir et rationalité dans l'analyse de la politique étranger", du :Marie claud smouts, les nouvelles relation internationales: pratique et théories. Paris : la fondation nationale des sciences politique. 1998. P: 88

(4) Richard Snyder, H.w.bruck. Burton sapin."Decision making as an approach to the study of international politics" in ed : Stanley Holffman, Contemporary theory in international relation. Ed: 5. U. S.A: prentice national politics. p : 153.

يضع العوامل النفسية في مرتبة ثانوية كما يقول "كلمان" (H.KELMAN) " **من وجهة نظري الخاصة فإن الخصائص الشخصية ذات أهمية محدودة نسبيا في التأثير على نتائج قرار السياسة الخارجية**"[1].

تصنف المتغيرات الفردية للقائد السياسي إلى نوعين : متغيرات قيادية موضوعية (الدوافع الذاتية، الخصائص الشخصية)، وتتميز بأن لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية، ومتغيرات قيادية نفسية(تلك المرتبطة بالعقائد، الإدراك، التصورات...)[2]، إضافة إلى ما سبق هناك من يضيف دور العوامل التنظيمية والتي تتعلق بعملية صناعة القرار الخارجي والتي قد تضع قيودا على دور باقي العوامل [3]على النحو الموضح في الشكل التالي:

---

(1) لويد جنسن. مرجع سابق.ص 15.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 371.

(3) نفس المرجع. ص 140.

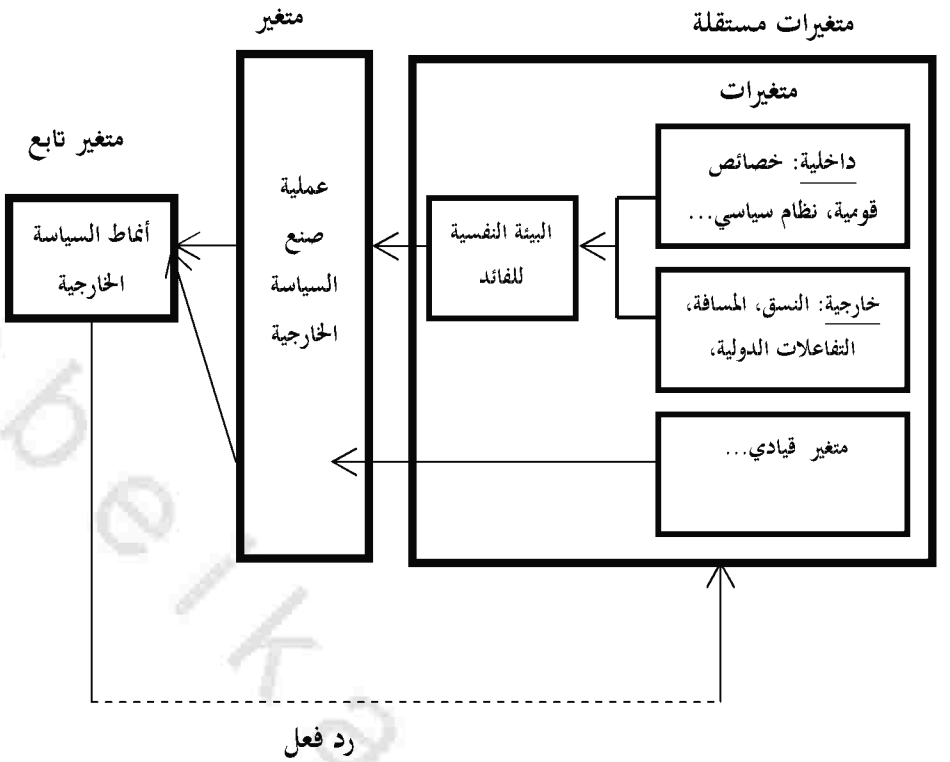

شكل رقم (1): نسق السياسة الخارجية (العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية).

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق. ص142.

المطلب الثاني

مفهوم عامل الشخصية في السياسة الخارجية

قبل التطرق إلى عامل شخصية الرئيس كأحد العوامل المؤثرة في صناعة القرار الخارجي، لابد من الحديث عن هذا المصطلح الذي يجد جذوره في مجال علم النفس وعلم النفس الاجتماعي على الخصوص، والشخصية في هذا الإطار مفهوم يشمل كافة الصفات والخصائص

الجسمية والعقلية والوجدانية المتفاعلة مع بعضها البعض داخل الفرد، لهذا تعددت التعاريف حول هذا المصطلح، ومن أشهر التعريفات للشخصية، تعريف "آلبورت" (Gordon albport) الذي يرى فيه " **أن الشخصية هي التنظيم الديناميكي لدى الفرد والذي يشكل مختلف النظم النفسية التي تحدد خصائص سلوكه وتفكيره**" كما عرفها "آينزك" (Eisenk).بـ "**ذلك التنظيم الثابت والدائم إلى حد ما لطباع الفرد ومزاجه وتكوينه العقلي والجسمي والذي يحدد أساليب توافقه مع بيئته بشرط مميز**" [1]. وتعرف الشخصية أيضا بأنها "**نظام متكامل من مجموع الخصائص الجسدية والوجدانية والروحية والإدراكية التي تعين هوية الفرد وتميزه عن غيره من الأفراد تمييزا بينا، وكما تبده للناس أثناء العمل اليومي**"[2].

بناءا على ما سبق، فإن شخصية الإنسان عبارة عن تركيبة من الصفات النفسية والجسمية التي تميزه عن غيره وتحدد كيفية تعامله مع بيئته. تتأثر شخصية الإنسان بمجموعة من المحددات والمؤثرات التي قد تتعلق بالفرد أو بيئته وتساهم في تكوينه الشخصي وفق منحنى معين وهي تختلف بين محددات بيولوجية (التركيبة التشريحية، العصبية والهرمونية للفرد) ومحددات وراثية، اجتماعية وأخرى ثقافية... حيث أن

---

(1) رمضان محمد القذافي، الشخصية: نظرياتها واختباراتها وأساليب قياسها. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.2001. ص: 15.

(2) السيد عليوة، "منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية"، من مؤلف: السيد عبد المطلب غانم، أماني قنديل، سيد عليوة، اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1987. ص: 164.

كل سمة من سمات شخصية الفرد هي نتيجة لتفاعل معقد من جميع هذه المحددات المختلفة[1]

وقد توصل علماء النفس إلى وجود مجموعة من الحاجات و الدوافع والتي لها تأثير مباشر على سلوك الفرد ، بالتالي نمط شخصيته، مثل الدافع نحو القوة ،الحاجة إلى الانتماء ، الحاجة إلى الإنجاز، واحترام الذات ، النزعة نحو السيطرة أو الخضوع[2]. ويعد "هارولد لاسويل" (H.Lassewell) من بين أهم الباحثين حول تأثير الدافع نحو القوة على السلوك السياسي للفرد (power seeker). حيث يرى أن الشخص الذي يتوفر لديه قدر عال من الحاجة إلى القوة عادة ما يرى في القوة كتعويض(compension) عن الإحساس المنخفض باحترام الذات (low self-esteem)، اللاأهمية (unimportance) الانعدام الخلقي (moral inferiority)، الضعف(weakness) ، النقص أو العجز الفكري(intellectual inferiority)[3].

---

(1) وينفرد هوبر، مدخل إلى سيكولوجية الشخصية، ،(تر: مصطفى عشوي)، ط4. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995. ص 138.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص: 385.

(3) Chung-hwan Kim." Political personality and foreign policy behavior: a case study of Kim- jong and north kerea's negotiating behavior regarding the nuclear issue". Master's thesis. (so dertorms university collage institution for political science) spring 2006. p: 14. From: *www.diva-portal. Org/diva/get document urn_nbn_se_deva_7371_fulltext.pdf*

وقد توصلت أبحاث علم النفس الاجتماعي إلى أن الأشخاص الذين يتوفر لديهم قدر عال من الحاجة إلى القوة هم الأفراد الأكثر تطلعا إلى المناصب القيادية كوسيلة لتحقيق سيطرتهم على الآخرين[1]

إلى جانب الحاجة إلى القوة يعرف الشخص الذي يميل إلى الإنجاز (الحاجة إلى الإنجاز) بالشخص الميال إلى المخاطرة إن كان فيها فرصة لتحقيق أهدافه، لكن المخاطرة هنا تقترن فقط بشرط تحقيق الأهداف. أما الحاجة إلى الانتماء فهي الحاجة إلى نيل رضا وموافقة الآخرين، والشخص ذو الحاجة إلى الانتماء في مجال العمل السياسي كثير الاستعانة بمستشاريه التي تتطور حتى الولاء لهم ، و الشخص ذو الحاجة إلى الانتماء عادة ما تقل لديه الحاجة إلى السيطرة[2]

في إطار دراسة نمط الشخصية وتأثيرها على السلوك السياسي، **توصل الدارسون في هذا المجال إلى وضع العديد من التصنيفات للخصائص الشخصية للقائد السياسي من بينها:**

1- **الشخصية التسلطية :** (Authoritarian personality): هي عبارة عن دراسة قام بها كل من "أدورنو، فرنكيل، برونسويك، لفينسون، وستانفورد" سنة 1950 ، كمحاولة لتوضيح الأسس السيكولوجية : التمحور العرقي ، التعصب العام والفاشية ، والتي تم وضعها في مقياس**F** (مقياس الفاشية) ، وقد رأى "أودورنو" أن

---

(1) لويد جنسن، مرجع سابق. ص:23.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

بنيـة الشخصـية تتبثـق مـن بنيـة الأسـرة الخاصـة و نـوع التأهيـل الاجتماعي في الطفولة[1].

ومـن أهـم مميـزات هـذه الشخصـية : "النـزوع إلى السـيطرة علـى المرؤوسـين ، الإذعـان لمـن هـم أعلـى منهم مقامـا ، الحساسـية لعلاقـات القـوة، الحاجـة إلى تصـور العـالم في إطـار منظم ، الاسـتعمال المفـرط للنمـاذج النمطيـة في تصـوير الأحـداث والأشـخاص ، التمسـك بـالقيم التقليدية[2].

2- الشخصية المنغلقة (closed /open mind) : تعد من أبـرز دراسـات "**روكيش**" (Rokeach Milton) حول العقل المتفتح و العقل المنغلق كأحـد أبعـاد الشخصـية ، الـتي أهـم مميزاتهـا "زيـادة درجـة القلـق النفسي ، الاهتمـام بمصـدر المعلومـات أكثـر مـن مضـمونها ، عـدم اسـتيعاب المعلومـات الـتي لا تتوافـق مـع عقائـدها ، غـير قـادرة علـى صياغة سياسـة خارجية رشيدة نظرا لإهمالها العديد مـن البـدائل ... تعـد هـذه الشخصـية أكثـر مـيلا لاسـتعمال القـوة في التعامـل مـع الآخرين[3]

حـــول الشخصـــية الأمريكيـــة " قـــام الباحـــث الأمريكـــي (James D. Barber) سـنة- 1977 بدراسـة بعنـوان "الشخصـية الرئاسـية " Presidential character " قـام مـن خلالهـا بتصـنيف

---

(1) ستانلي رينيشون، جون دوكين. علم النفس السياسي: أسس ثقافة أحادية وتعددية. (تر: عبد الكريم ناصيف). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007. ص ص: 142-143.

(2) لويد جنسن، مرجع سابق، ص: 26.

(3) محمد السيد سليم. مرجع سابق. ص: 388.

شخصيات الرؤساء الثلاث عشر (13) الأخيرين الذين حكموا الولايات المتحدة الأمريكية (قبل1977) ، وقد قامت دراسة على فرضية أساسية مؤداها أن السلوك الرئاسي ليس نتاج الحساب الرشيد وإنما هو نتيجة لتفاعل احتياجات نفسية عميقة لدى كل واحد من هؤلاء الرؤساء والتي تكونت خلال طفولتهم و تجربة مراهقته المبكرة[1].

بناءا على ذلك صنف "باربر" شخصيات الرؤساء إلى أربع أنماط أساسية ، وضعها وفقا لمعيارين أساسيين هما[2] :

- معيار الفاعلية (activity) و الانفعالية (passivity) والتي تهتم بالطاقة والنشاط الذي يبديه الرئيس خلال رئاسته .
- معيار الايجابية و السلبية (positive , négative): والتي تقيم مدى استمتاع الرئيس بأداء مهامه (في العمل السياسي بحد ذاته) ، كيف يرى حياته السياسية .

بناءا على هذين المعيارين حدد:

1- الفاعل الايجابي (activity/ positive): هي عبارة عن تركيب بين الكثير من النشاط والفاعلية والاستمتاع بأدائها ، وهي دلالة على إحساس عال باحترام الذات (self-eteem) ونجاح نسبي في التعامل مع المحيط ، توجه نحو الانجاز (الحاجة إلى الانجاز) كقيمة وقدرة على استخدام أساليبه بمرونة وتكيف ، الميل نحو التركيز على

---

(1) السد عليوة. مرجع سابق.ص: 165.

(2) James David Berber," the presidential character" .from internet site:
Http// acad. Fcps.org/ss/push/ apps/ reading/ barber. pdf

البراعة في استخدام العقل قبل أي خطوة كونه قد لا يأخذ بعين الاعتبار الأمور غير المنطقية، وغير العقلانية في السياسة .

2- **الفاعل السلبي (active / négative)** : تحوي على تناقض بين إتاحة طاقة عالية في العمل من جهة وارتباط منخفض في هذا العمل من جهة أخرى، يتصف صاحب هذا النمط بالطموح ، المكافحة في العمل ، الحاجة إلى القوة ، موقفه اتجاه المحيط يتسم بالعدائية ولديه مشاكل دائمة في التحكم بمشاعره العدائية ، في نظره الحياة هي صراع صعب لنيل وحيازة القوة معكوسة بمطالبات وإدانات الضمير (قداسة الضمير).

3- **المنفعل الايجابي (passive/ positive)**: يتسم بأنه منفتح ، مطيع، يبحث عن المحبة من المحيطين به (الحاجة إلى الانتماء) ، يميل إلى الاتفاق والتعاون أكثر من الحزم ، التعارض الأساسي في هذا الصنف يكمن في توافر احترام منخفض للذات (Law self esteem) الناتج عن الإحساس بعدم المحبة وعدم الجاذبية من جهة ، وتفاءل عال في الأداء من جهة ثانية .

4- **المنفعل السلبي (Passive/négative)** : تحوي نمطا محيرا من الأشخاص الذين لا يقدمون جهدا كبيرا في أداء مهامهم من جهة ، وانعدام حبهم وتمتعهم بأداء من جهة ثانية ، حيث ينظر صاحب النمط لعمله كواجب عليه القيام به وكتعويض على الاحترام المنخفض للذات الذي يجد جذوره من الإحساس بعدم الجدوى و النفع.

ويضيف (barber) أن رئيس " الفاعل الايجابي" يطمح نحو تحقيق النتائج (الحاجة إلى الانجاز) الفاعل السلبي" نحو الحفاظ على القوة

(الحاجة إلى القوة)، "المنفعل الايجابي " نحو نيل حب واستحسان الآخرين (الحاجة إلى الانتماء) ، " والمنفعل السلبي " يركز حول فعاليته الوطنية (civic virtue)[1]، دور شخصية الرئيس في السياسة الخارجية يختلف من رئيس لآخر ، من نظام سياسي لآخر ومن موقف دولي لآخر.

وقد حددت مارغريت هرمان (Margaret Hermann) مجموعة من الشروط بتوافرها يكون لشخصية الرئيس تأثير على صناعة القرار الخارجي ، **وهي** [2]:

- درجة اهتمام الرئيس بالسياسة الخارجية، الأمر الذي ينعكس على مشاركته الواسعة في صناعة القرار.
- مدى تأثير أدوات الدعاية التي يستخدمها الرئيس لقوته (كقدومه عن طريق ثورة ، حيازة الأغلبية في النقابات ...) .
- تمتع الرئيس بشخصية كاريزمية (charismatic) التي تستمد قوتها من الولاء الشعبي الكبير. - تمتع الرئيس بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية .
- ضعف الجهاز المكلف بالسياسة الخارجية في الدولة (يرتبط هذا الشرط أكثر بالدول المتخلفة والغير متطورة).
- عدم التعود والتمرس في الشؤون الخارجية ، الأمر الذي يفتح المجال لأسلوب الرئيس الخاص في تسيير الشؤون الخارجية .
- موقف الأزمة : يعرف (Mc dermatt) الأزمة بأنها " **موقف يتميز بالمفاجأة ، مستوى عال من التهديد ، محدودية الوقت المتاح لاتخاذ**

---

(1) Ibid.
(2) Chung- hum Kim. Op. cit. pp: 18-19

القرار " حيث خلال الأزمة يزيد دور ورقعة تأثير القائد السياسي في اتخاذ القرار خاصة مع ما يتميز به من ضيق الوقت وتعذر أخذ المشورة من الآخرين .

- غموض الموقف الدولي الذي يرتبط بنوع وكم المعلومات المتوفرة.

من خلال ما سبق، وبعد محاولة تحديد مفهوم السياسة الخارجية وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة فيها ، نتوصل إلى أن عامل شخصية الرئيس (أو القائد السياسي) والأبعاد النفسية عموما لهذا الفرد متغير ذو تأثير متفاوت حسب شروط محددة قد تتعلق بصانع القرار بحد ذاته: نمط شخصيته ، ونسقه الفكري.... وتتعلق بالنظام السياسي الذي يعمل في إطاره، وقد تتعلق بالموقف الدولي الذي يواجه صانع القرار، لكن وعلى العموم لا يمكن إنكار الأثر الكبير لشخصية صانع القرار في دراسة التغيير الممكن حدوثه في السياسة الخارجية لأي دولة، إلا انه ورغم هذه الأهمية لنمط شخصية صانع القرار على صعيد هذا المجال - السياسة الخارجية فهو يشهد عدم اهتمام كبير من طرف الباحثين، حين نلاحظ عدم التوصل إلى وضع أنماط محددة لشخصيات صناع القرار- قصد استخدامها كمقاييس لدراسة السلوك السياسي للدول حيث تقتصد جل البحوث في هذا الميدان على دراسة السمات المميزة لشخصية بعينها بناءا على حاجات ودوافع معينة، فركز "أودورنو" في الشخصية التسلطية أساسا على دور الحاجة إلى القوة والسيطرة في تحديد سلوك الفرد ، ودرس "روكيش" سلوك الفرد فدور العقل المنغلق على نفسه في الشخصية المنغلقة..... ويمكن اعتبار دراسة "جاير" دراسة جادة في هذا الميدان، رغم اقتصارها على معيارين أساسين في التحليل (الفاعلية/ الفعالية، الإيجابية/السلبية) إلا

أنها استطاعت التوصل إلى وضع أنماط مهمة في تصنيفات الشخصية، لكن قولنا هذا لا يلغي حقيقة الطابع الأمريكي للشخصيات ، حيث أنها بنيت على دراسة 13 رئيسا أمريكيا - كما سبق الذكر- الأمر الذي يحد من إمكانية استخدامها في دراسة الشخصيات في دول أخرى، ومنه فإن دراسة شخصيات صناع القرار انطلاقا من الحاجات والدوافع الأساسية لديهم يعد مقياسا الأكثر مرونة وقابلية للاستخدام في ظل عدم توافر إجماع ومقاييس متفق عليها لشخصيات صناع القرار في هذا الإطار.

obeikandl.com

المبحث الثاني
الحدود النظرية لعامل الشخصية
في السياسة الخارجية

يقول "ليبمان" (Walker lippman) أن الكلام عن السياسة دون الرجوع إلى الأفراد هو أعمق وأكبر خطأ في تفكيرنا السياسي".

"To talk about politics without reference to human being….Is just the deepest error in our political thinking?"[1]

تستمد العوامل النفسية والشخصية للفرد أهميتها من خلال تأثيرها المباشر على سلوكيات الأفراد الأمر الذي استدعى المحللين للعلاقات الدولية الاهتمام بهذا الجانب الذاتي في تفسير سلوكيات الدول...**وسنحاول من خلال هذا المبحث الإجابة على التساؤلات التالية:**

- ما الأثر الذي خلفه الاهتمام بالجوانب النفسية للفرد على تحليل العلاقات الدولية؟
- كيف يمكن تفسير العلاقات الدولية من وجهة نظر نفسية؟
- كيف تعالج نظريات السياسة الخارجية عامل الشخصية والعوامل النفسية عموما للقائد السياسي؟

---

(1) Ibid, p: 12.

المطلب الأول

الفرد والتحليل العقلاني للعلاقات الدولية

شهدت نهايات الخمسينيات وبدايات الستينيات من القرن الماضي ظهور تيار جديد مثل منعطفا كبيرا في تحليل العلاقات الدولية وهو التيار السلوكي أو ما يسمى بالثورة السلوكية في العلاقات الدولية.[1]

هذا بدلا من التحليل الوصفي التاريخي أو القانوني ، والسياسة الخارجية باعتبارها " **المادة الأولية لدراسة العلاقات الدولية** "[2] فقد طمح السلوكيون إلى وضع "علم السياسة الخارجية يتمثل في إخضاع السلوك الخارجي لمعالجة دقيقة ومنهجية تمكن من استخراج القوانين المفسرة، والوصول بذلك إلى التنبؤ بسلوك أي واحدة من الدول "[3]

والسلوكية باعتبارها إطارا تحليليا جديدا للعلاقات الدولية جلبت أدوات جديدة للتحليل تجلت في التحليل الكمي والرياضي للعلاقات الدولية ، و يتمثل أثرها الكبير في الجانب المبثودولوجي للتحليل، حيث انطلق المنهج السلوكي في تحليل السلوك الخارجي للدول من فرضية أساسية مؤداها أن "سلوك الدول هو في واقع الأمر سلوك الأفراد الذين يتصرفون باسمها"[4]. فأصبح " الفرد " الوحدة الأساسية للتحليل، وأصبحت من البيئة النفسية للفرد النقطة الجوهرية في التحليل.

---

(1) يوسف ناصيف حتي. مرجع سابق. ص:40.

(2) Dario battistella. Théories des relations internationales, Ed : 02.paris : les presse des science politique. 2006. p : 303.

(3) عبد العزيز جراد، مرجع سابق. ص: 109.

(4) Richard Snyder, h.w.bruch. Burton sapin. Op.cit. p:153

يرتكز التجديد الذي جاءت به السلوكية ونظريات صناعة القرار في السياسة الخارجية- مقابل التحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية بالخصوص- **حول نقطتين أساسيتين:**

- الفرد كوحدة تحليل مركزية.
- البيئة النفسية الفرد في مواجهة فرضية العقلانية.

ستتم معالجة كل نقطة على جدوى على النحو التالي:

1- الفرد كوحدة تحليل مركزية: لطالما اعتبر المحللون الكلاسيكيون للعلاقات الدولية خاصة الواقعيون الكلاسيكيون منهم أن الدولة هي "الوحدة الأساسية للتحليل "state centre approach"، وأكثر من ذلك يذهب الواقعيون إلى اعتبار الدولة فاعل وحدوي "Unitary actor " وأن أي دور قد يقوم به صانع القرار بالدولة هو لتحقيق المصلحة القومية لدولته ككل واحد، فيرى "ادوارد كار" (E .H. caar) أن **"إضفاء صفة الشخصية هي فرضية أساسية، وأداة (تحليلية) اكتشفها الفكر الإنساني ... لمناقشة السياسة الدولية "**.[1]

كذلك هو الحال بالنسبة للواقعية الجديدة (neo-realism)، فرغم اعتراف **"والتز"** (k.Waltz) بالدور الجديد الذي تلعبه الفواعل غير الدولية (non- etatique) في العلاقات الدولية "**الدول ليسوا ولن يكونوا أبدا الفواعل الدولية الوحيدة**"[2] . إلا أنه يعود فيقول "**الدول هم الوحدات**

(1) Dario battistella. Op.cit. p. : 306
(2) Kenneth waltz. Theory of international politics. USA: Addison-Wesley publishing company.1979.p: 93.

المشكلة لتفاعلات بنية الأنظمة السياسية الدولية"[1] وان أي دور للفواعل الأخرى مرهون بالدول "**الدول تضع القوانين التي تسير باقي الفواعل**"[1].

بالمقابل تعتمد السلوكية ومقتربات صناعة القرار الخارجي على منهجية تشخيصية (personification) للدول بمعنى تحليل الدول من خلال أشخاص صناع القرار فيها. فمقابل الدولة كفاعل وحدوي، تنظر مقتربات صناعة القرار للدولة من منظور تفكيكي، حيث يركز المقترب الإدراكي على دور نفسية صانع القرار، المقترب المؤسساتي على دور الأجهزة والمؤسسات الحكومية...

وقبل الانتقال إلى الحديث عن الموقف السلوكي ونظريات صناعة القرار من فرضية العقلانية، سنتطرق إلى مختلف التصنيفات التي وضعها المحللون حول مستويات التحليل في العلاقات الدولية وموقع الفرد كمستوى منها.

مستويات التحليل في العلاقات الدولية:

يرجع "باري بوزان" (Barry Buzan) بدايات البحث حول مستويات التحليل في حقل العلاقات الدولية إلى فترة الخمسينيات بظهور الحركة السلوكية، والتي حاولت جلب- كما سبق الذكر- طرق منهجية تعتمد على النتائج العلمية، هذا من جانب، ومن جانب آخر إلى

---

(1) Ibid. P: 95.

(2) Ibid. P: 94.

ظهور النظرية العامة للنظم والتي تعتبر طريقة للتفكير حول مجال واسع من الظواهر الفيزيائية والاجتماعية[1].

ومستويات التحليل كطريقة ميثودولوجية جديدة لتحليل العلاقات الدولية هي نتاج الحوار الذي دار في العلوم الاجتماعية والذي تزامن مع الثورة السلوكية - والذي دار بين المقترب التجزيئي (atomistic) والمقترب الكلاني (holistic) في تحليل الأحداث الاجتماعية[2].

النظريات التجزيئية أو الإختزالية (Reductionist) كما سماها (Waltz) تهدف لفهم ودراسة الكل عن طريق دراسة مميزات وتفاعلات أجزائه[3]. بينما تهتم النظريات الكُلانية بالنظر للكل على أنه "**أكثر من مجرد مجموعة من الأجزاء وان السلوك وحتى بنية الأجزاء هي موجهة ومحددة ببنى موجودة في النظام في حد ذاته**".[4]

إن مستويات التحليل تساعد الباحث على تحديد الجزء الذي يركز الباحث اهتمامه حوله سواء كانت الجزء أو النظام، وكما يرى (singer) تساعدنا في الاختيار بين الأزهار وبين الحديقة، الأشجار أو الغابة...[5].

---

(1) Barry Buzan. "The level of analysis problem in international relations reconsidered". In Ed: ken booth. Steve smith. International relations theory today. Pennsylvania: the Pennsylvania sate university press. 1997 .P: 199.

(2) Ibidem.

(3) Kenneth waltz.op.cit: 16.

(4) Barry Buzan.op.cit :p 200.

(5) David singer "The level of analysis problem in international relations", in Ed: James Rosneau Op.cit.p: 20.

وقد حدد "سينجر" في هذا الإطار مستويين للتحليل (مع احتمالية وجود مستويات أخرى):

- مستوى النظام الدولي: يهتم بالتفاعلات التي تتم داخل النظام بين أجزائه.
- مستوى الدولة الوطنية: يهتم بالدولة كنظام، الفواعل تحت الدولة "Sub-systemic" والتي تنال اهتمام مقتربات صناعة القرار، مقترب الأهداف "gogols seeking"[1].

بينما حدد "والتز" (Waltz) في أطروحته "Man the state and war" سنة 1959 ثلاث مستويات أساسية بين: الفرد ، الدولة والنظام الدولي.[2]

والواقع أن موضوع تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية موضوع لم يحسم النقاش فيه بعد لكن عموما يمكن تحديد المستويات التالية[3]:

1- المستوى النسقي (النظام الدولي).

2- مستوى الدولة ونوعية العلاقات السائدة بين الدول.

3- الخصائص الاجتماعية التي يعيش فيها صانعوا القرار(التركيبة الاجتماعية للدولة بما تحويه من جوانب ثقافية، اقتصادية، تكنولوجية...)

---

(1) Ibid :p: 22-25.

(2) Barry Buzan. op.cit :p .201

(3) محمد يوسف السويد، " مستويات التحليل في العلاقات الدولية " متحصل عليه من موقع :

Http://www.ids.gov.s//ids-pdf/diplomacy-may-issue 013.pdf.

4- هيكل الحكومة التي يمارس فيها صانعوا القرار أدوارهم (الحكومة كمؤسسات ونظام عملياتي بين أجهزتها).

5- المراكز التي يتولاها صانعوا القرار.

6- خصائص صانعي القرار.

2- البيئة النفسية للفرد في مواجهة فرضية العقلانية:

لطالما مثلت العقلانية فرضية أساسية للتحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية، حيث تشدد الواقعية على عقلانية رئيس الدولة الذي يحدد الأهداف وفق الخيارات المطروحة والمعلومات المتوافرة وتتخذ القرارات التي تعمل على زيادة المنافع (Maximanisation) على الأقل أو تقلق من الخسائر[1].

فالقادة يتصرفون من منطلق المصلحة القومية لدولتهم، وبالتالي فإن أي دور يمكن أن تلعبه العوامل النفسية أو الأيدلوجية للقائد هي كوسائل أو قناع لإضفاء الشرعية لسياستهم الخارجية، حيث يقول "مورغانتو" (Morgenthu) في هذا الإطار"**الطبيعة الحقيقية للسياسات تختفي خلف أقنعة أيدلوجية**"[2]

لكن بظهور السلوكية تعرضت فرضية العقلانية للعديد من الانتقادات، حيث بدأت الدراسات تركز على الفرد ودوافع الفرد وتأثيرها على سلوكيات الدول، وبدأت الأبحاث حول الأسباب التي تدفع القادة أو الدول والفاعلين الآخرين للتصرف بطريقة معينة، فتكلم "جرفس" (Robert jervis) عن دور سوء الإدراك (Misperception)

---

(1) Dario battistella. Op.cit. p307

(2) Hans Magenthau .politics among nations: the struggle for power: New York: knoph.1978. P: 68.

وتأثيره على عقلانية القرارات، فيقول أنه" **لعدة أسباب الفاعل كدولة أو كفرد قد لا يعرف كيف يتصرف في بعض المواقف** "[1].

وقد أكد عالم الاجتماع "جيري فياتر" (j.Wiatr) على نسبية فكرة العقلانية بقوله:" **في الواقع يمكن أن تتأثر العلاقات الدولية بعدد كبير من الافتراضات اللاعقلانية التي تغدو، رغم عدم صحتها، أحد المعطيات الحقيقية للوضع، وهذا عامل لا بد أن تأخذه الدراسة الواقعية للعلاقات الدولية في اعتبارها، وذلك أن سلوك الأفراد لا تحدده مصلحتهم الموضوعية، بل تصورهم لمصلحتهم وإذا كان هذا التصور بعيد عن الواقع، فهو يؤثر كعامل مستقل في العلاقات الدولية**"[2].

ضمن هذا الإطار اقترح عالم الإدارة "هربرت سيمون " (H.Simon) إبدال مفهوم السلوك الأمثل (optimizing) بمفهوم السلوك المرضي (satisfying behavior) ، حيث يرى "سيمون" "**أن صانع القرار لا يضع مصفوفة تظم كل البدائل المتاحة أمامه ثم يختار أفضلها طبقا لمعايير يضعها، إنما يستعرض البدائل المتاحة ليختار منها البديل الذي يحقق الحد الأدنى من المعايير التي يضعها مقياسا له أي الحد الأدنى الذي يقبل به**"[3]، وبالتالي فإن " سيمون " هنا يضع رؤية وتصور صانع القرار المحدد الأساسي لأفضلية بديل عن بديل آخر.

---

(1) Robert jervis. "Hypotheses on misperception" in Ed: James rosenau. Op. cit. p : 239

(3) جيمس دورتي، روبرت بلستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (تر: وليد عبد الحي). بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985. ص ص: 322-323

في الأخير نشير إلى أن البحث في مجال الدوافع والخصائص النفسية للفرد لا يلغي أهمية فكرة العقلانية في دراسات السياسة الخارجية، حيث يتم التمييز عموما بين مقتربين أساسين لدراسة السياسة الخارجية من منظور عقلانية السلوك الخارجي للدول: المقترب العقلاني: يرى في السياسة الخارجية كرد فعل للمواقف الدولية بناءا على حسابات دقيقة تعمل على زيادة المنافع.

مقترب التحليل اللاعقلاني(Non – Rationality): والذي يهتم بدور الضغوطات المختلة والتي تحد من عقلانية صانع القرار.[1]

وضمن هذين المقتربين يمكن تصنيف نظريات ومقتربات دراسة السياسة الخارجية.

المطلب الثاني

التحليل النفسي للعلاقات الدولية

يهتم التحليل النفسي للعلاقات الدولية بدراسة مجمل الجوانب النفسية (سواء تعلقت بالشخصية، الإدراك...) وتأثيرها على السلوك السياسي للدول، والتحليل السياسي من وجهة نظر نفسية يهتم بدراسة سلوك الدول في حالة السلم والحرب وأثر البيئة النفسية للفرد أو الجماعة في تحديد نوعية هذا السلوك، فدار النقاش حول الأسباب والدوافع النفسية التي تدفع القادة إلى اتخاذ قرار الحرب أو السلم، وتم الحديث عن تأثير الادراكات، والتصورات والعقائد في سلوك القادة. فوفقا لتقديرات (Snyder) و (Margaret Hermann)، فإن البيئة

(1) Sidney verba " Assumptions of rationality and non-rationality in models of international system" In Ed: James Rosenau. Op. cit. p: 218.

النفسية للقائد تلعب دور الوسيط بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية من جهة وبين القرار المتخذ من جهة أخرى، حيث أنه "**طالما أن القائد السياسي لم يدرك أو يستوعب متغيرا موضوعيا معينا، فإن ذلك المتغير لن ينتج آثارا في السياسة الخارجية**"[1].

الكلام عن التحليل النفسي للعلاقات الدولية يعني مناقشة مختلف العوامل النفسية التي قد تؤثر على سلوك الفرد وسنتطرق هنا أولا إلى دور التصورات الذهنية والإدراك باعتبارهما عاملين غير مستقرين نظرا لتأثرهما الشديد بطبيعة الموقف و طبيعة المعلومات ... ثم نتطرق إلى دور السمات الشخصية والعقائد كعوامل تتسم بالاستقرار النسبي:

1ـ التصورات الذهنية:

يقصد بالتصور"**ذلك الانطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون التعمق في تحليل ماهية هذا الموضوع.**"[2]، تستمد التصورات أهميتها من كونها تحدد رد الفعل اللاحق لصانع القرار حول موضوع معين، حيث طبقا لتصوره حول موضوع معين يمكننا توقع سلوكه إزاء نفس الموضوع ، كما تستمد أهميتها من تأثيرها الكبير على إدراك صانع القرار حيث يقول "لويد جنسن" (Lioyed Jensen)، في هذا الإطار "**لا تتحدد خيارات السياسة الخارجية بناءا على قوة الدولة وأوضاعها السياسية والاقتصادية أو نسقها العقدي الوطني، ولكنها تتحدد على أساس تصور صانعي قرارات السياسة الخارجية لهذه العوامل المختلفة وأثرها في تحديد خيارات السياسة الخارجية** ".

---

(1) محمد السيد سليم. مرجع سابق.ص 397.

(2) نفس المرجع.ص 423.

هـذا ويـذهب "كنيـث بولـدينغ" (k .Boulding) إلى أن "**مـن يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم لا يتصـرفون بناءا على الحقائق الموضوعية للموقف، بصرف النظر لما يعنيه ذلك، ولكن بناءا على تصوراتهم للموقف.**"[1].

بالمقابل لما سبق حاول "لويد جنسن" البحث في العلاقة العكسية بين الدور الذي يلعبه الفرد (صانع القرار) وتصوراته للعالم الخارجي، وذلك أن مستوى الدور يحدد حجم وطبيعة المعلومات التي يبني عليها تصوراته ومن ثم قراراته[2]. وقد أجريت العديد من الدراسات حول أثر العضوية في الحزب وفي لجان الكونغرس على تصورات أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي تجاه وزيري الخارجية السابقين: "أتشبسون" و "دلاس" ، وقد أكدت هته الدراسة على أهمية الدور الذي يقوم به الفرد في تحديد تصوراته، حيث أثبتت النتائج أن الأعضاء الذين ينتمون للحزب الديمقراطي قد فضلوا " أتشبسون" الديمقراطي في حين أيد المنتمون لحزب الجمهوري "دلاس" المنتمي لنفس الحزب. [3]

ومن خلال هذه الدراسة نستشف أن الخبرة السياسية للفرد تحدد بشكل أساسي تصوراته حول المواقف المختلفة، لكن هذا لا يلغي من أهمية التصورات في شيء حيث أعاد "ستاتسن" دراسة بيانات نفس الدراسة ، وقام بمقارنة نتائجها بالمعتقدات الفردية لأعضاء مجلس الشيوخ محل الدراسة وتوصل إلى أن هناك من الديمقراطيين من وجد صعوبة في تأييد "أتشيسون" كما

---

(1) محمد السيد سليم. مرجع سابق.ص 423.

(2) لويد جنسن، مرجع سابق. ص : 38.

(3) نفس المرجع، ص 40.

تقتضي بذلك ضرورات الانتماء الحزبي، بينما أيد جمهوريين معتدلون "آتشيسون" رغم كونه ديمقراطي[1].

نظرا لتعدد المواقف التي تواجه صانع القرار في الدولة والتي تتعدد تبعا لها تصوراته حول الموضوع، وجد الدارسون للسياسة الخارجية مشاكل في دراسة التصورات وأثرها، بين من يركز على تصورات صانع السياسة الخارجية حول العدو وقوته، أو تصوراته حول النسق الدولي من حيث هيكله وأنماط التفاعلات فيه[2] لكن رغم هته الصعوبات إلا أنها لا تلغي الدور الكبير الذي تمثله التصورات فيتم تحديد السلوك ومن ثم كوسيلة لتوقع سلوك الفرد تجاه مواقف متعددة.

2ـ الإدراك:

لقد أشرنا فيما سبق إلى أهمية الإدراك في صناعة السياسة الخارجية، حيث يعد مرحلة أساسية من مراحل صياغة السياسة الخارجية، حيث يصبح إدراك صانع القرار للموقف أو الحوافز في السياسة الخارجية المرحلة الثانية وربما المرحلة الأساسية ، من حيث أن العوامل المختلفة لا تثبت تأثيرها إلا بإدراك صانع القرار لها، ويرى "جيلين فيشر" (Glen Fisher) أن إدراك الفرد للمواقف يتميز بـ:[3]

---

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق.ص 424.

(3) جيلين فيشر. دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية.(تر: أسعد حليم).القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،2004. ص ص:42-41.

أ- إدراك الأشياء بطريقة انتقائية للغاية بما يتفق مع هيكل الأنظمة المعرفية(*).

ب- الفرد يميل لأن يرى ويدرك بطريقة لا تقلق نظامه المعرفي المستقر إلا في أقل حدود ممكنة، ويميل إلى تفسير ما يلاحظه بطريقة تتفق مع حالته الذهنية الخاصة.

لعله من المفيد هنا الاستعانة بالنموذج الإدراكي الذي قدمته مجموعة البحث في جامعة ستانفورد تحت إشراف الأساتذة أمثال "هولستي، فورث، برودي"... **والذي يوضح موقع الإدراك في تحديد السلوك الخارجي لأي دولة:**

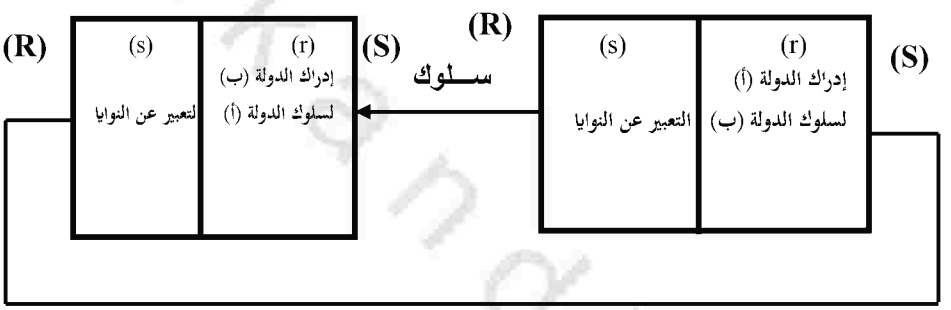

الشكل رقم: (02): النموذج الوسيط للحافز والاستجابة

(The Mediated Stimulus Response Model)

المصدر: محمد السيد سليم.تحليل السياسة الخارجية.ص 414.

(*) تحدد جيلين فيشر المنظومة المعرفية في إطار التركيبات العقلية بشأن العالم الخارجي والمعتقدات والصور، والافتراضات وعادات التفكير...

يقصد بالرموز (تفكيك النموذج):

Stimulus(S) الحافز: موقف دولي معين قد يكون واقعة مادية(حرب، مساعدة خارجية، ...)، أو لفظية...

Response(R) : الاستجابة: سلوك تقوم به الدولة.

Perception (r) : يقصد به إدراك صانع القرار في الدولة المستقبلة للحافز **(R)**

Expression (s) : التعبير عن نوايا الدولة في الرد على الحافز والتي تتجلى فيما بعد في شكل سلوك **(R)**[1]

إن إدراك صانع القرار للموقف الدولي يتم بعد عملية انتقائية للمعلومات التي تتوافق وتصوراته حول الموضوع. الأمر الذي قد يعرضه لما يسميه "جرفيس" (R.Jervis) بسوء الإدراك (Misperception) حيث يرجعه إلى إهمال صانع القرار لبعض المعلومات أو تفسيرها بما يتوافق وتصوراته الخاصة.[2]

ويعرف الباحثون في مجال علم النفس الاجتماعي سوء الإدراك بـ"**عجز القائد السياسي عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير الشاشة.المعرفية التي يمثلها نسقه العقيدي** "[3]ومن أهم أشكال سوء الإدراك لدى القادة ما يلي[4]:

---

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق.ص ص: 414-415.

(2) R.Jervis.op.cit.p:243.

(3) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص: 420

(4) نفس المرجع، ص ص: 420-421

- ميل القائد السياسي (صانع القرار) إلى المبالغة في أهمية دولته على الساحة الدولية.
- الميل لرؤية الأجنحة السياسية داخل دولة العدو على أنها كل واحد متجانس ولا يمكن التفاهم معه.
- النظر نظرة سلبية من كل ما يأتي من الساحة الدولية(على أنه من العدو).
- رؤية كل تصرفات العدو على أنها شر وكل ما يأتي من دولته هو خير.
- رؤية حلفاء العدو على أنهم أعداء...

بغرض تفادي الوقوع في مثل هذه الأخطاء من سوء الإدراك يقترح Jervis إيجاد ما يسميه "محامي الشيطان" (Evil's advocate) وهو عضو في جهاز اتخاذ القرار مهمته إيضاح وجهات نظر العدو والدفاع عنها والتعبير عن سلوكياته المحتملة.[1]

3ـ السمات الشخصية:

أجريت العديد من الدراسات في حقل السياسة الخارجية والتي حاولت الربط بين الطبيعة الشخصية للقائد السياسي ونوعية سلوكه السياسي، ومن بين أهم الدراسات في هذا الإطار الدراسة التي قام بها "ألكسندر و جولييت جورج" (Alexander et .Julliet Jeorge)، حول الرئيس الأمريكي "ودرو ولسون" (w.wilson)، والتي توصلا من خلالها، إلى أن طفولة "ولسون" التي تميزت بسيطرة والده عليه، سيطرة

(1) نفس المرجع، ص ص:421-422.

كاملة، أتاحت له فيما بعد دافعا قويا نحو الإنجاز والقوة وممارسة القوة بمفرده، وفرضها على الآخرين ، بذلك فسروا إصرار "ولسون" خلال مؤتمر فرساي1919 على قبول الحلفاء وجهة نظره، حول كيفية تسوية مشكلات ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث هدد بالانسحاب من المؤتمر إن لم يقبلوا بها[1]

هذا وتوصل "لويد ايتردج" (Lioyd Etheredge) من خلال دراسته قام بها على 36 قائد سياسيا أمريكيا لعبوا أدوارا أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة من 1898- 1968 أن الشخص الذي يميل للسيطرة (نتيجة الحاجة للقوة) يدافع عادة على السياسة التي تنطوي على استعمال العنف العسكري(استعمال القوة) أو التهديد باستعماله، هذا على عكس الشخص المنفتح على المجتمع والذي يميل إلى تبني سياسات خارجية تعتمد على التعاون والتفاوض والحلول الوسطى[2].

إلى جانب هذه الدراسات أجريت دراسات أخرى ركزت على دور احترام الذات، محدودية أو انعدام احترام الذات، والانفتاح أو الانغلاق على السلوك السياسي للقادة بين السلوك التعاوني أو العدائي، وقد توصلت مجمل الدراسات إلى وجود علاقة تأثير كبيرة بين الطبيعة الشخصية للقائد والسياسة الخارجية.

---

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص : 385-386

(2) نفس المرجع. ص ص :386-387.

4. العقـــــائد:

يعرف "هولستي" النسق العقيدي بأنه "**يتشكل من عدد من الصور حول الماضي، الحاضر، والمستقبل، وتحوي هذه الصور كل المعارف المتراكمة تحدد رؤية الفرد لنفسه ورؤيته للعالم**"[1].

من جانب عملي يلعب النسق العقيدي دورا هاما خلال عملية صنع قرارات السياسة الخارجية حيث يذهب "جرفيس" (Jervis) إلى أنه "**قد يكون من المستحيل تفسير قرارات وسياسات أساسية دون الرجوع إلى عقائد صانعي القرارات عن العالم وتصوراتهم للآخرين**"[2]، حيث يمكن اعتبار النسق العقيدي للفرد المصفاة التي عن طريقها يتقبل أو يلغي صانع القرار المدخلات (معلومات، مواقف...) التي تأتيه من البيئة الموضوعية، **وعموما يمكن تحديد وظيفتين أساسيتين للنسق العقيدي للفرد والتي تؤثر على سلوكه السياسي:**

- يحدد النسق العقيدي نمط ادراكات الفرد للموقف (حيث يحدد المعلومات التي يتقبلها أو لا يتقبلها الفرد) وهو ما يسمى بالبعد المعرفي للنسق العقيدي.
- تحديد أهداف وأولويات القائد وبالتالي البدائل المفضلة في موقف معين حيث يحدد الفرد من خلاله تصوراته ومن ثم استراتيجياته حول

---

(1) O.R.Holsty Cognitive dynamiques and images of the enemy" In Ed: j.c.fareel, A.p smith. Images and reality in world politics.new York: Columbia, university press. 1967. p 18.

(2) محمد السيد سليم . التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983. ص29.

باقي الأطراف مما يساعده على اختيار البدائل التي تتوافق وما وضعه، وهو ما يسمى بالبعد التفضيلي للنسق العقيدي[1].

➢ **يوضح هولستي هذين البعدين من خلال المخطط التالي:**

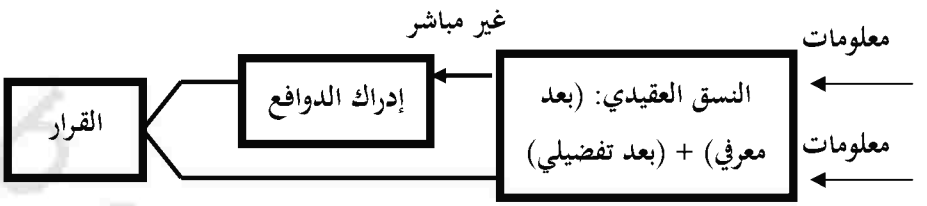

شكل رقم (03): العلاقة بين النسق العقيدي والسياسة الخارجية.

المصدر: محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية. ص: 407.

بناءا على ما سبق نجد أن أبعاد تحليل العلاقات الدولية من وجهة نظر نفسية متعددة ومختلفة بين الجوانب الشخصية، العقيدية، الإدراكية..... الأمر الذي يطرح صعوبة على دارسي هذا البعد في العلاقات الدولية عموما والسياسة الخارجية خصوصا حيث يصعب التفريق بين هذه الجوانب خلال دراسة السلوك السياسي لصانع القرار إلا أن هذه الصعوبات لا تحد من الأهمية الكبيرة التي يلعبها هذا المتغير في صنع السياسة الخارجية مما يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل تفادي الصعوبات وتحقيق المزيد في هذا الميدان.

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. مرجع سابق. ص: 407.

المطلب الثالث

موقع عامل الشخصية من التحليل كلي/جزئي للسياسة الخارجية

يمثل عامل الشخصية خصوصا والعوامل النفسية للفرد عموما أهمية متفاوتة بين نظريات السياسة الخارجية والتي ظهرت كحقل مستقل "sub field" عن نظريات العلاقات الدولية مع بداية الخمسينيات مع ظهور مقترب صناعة القرار على يد "سنايدر، بروك وسابين" (Snyder, Bruck, Sapin)، والذي يحمل منهجية تجزيئية للسياسة الخارجية، إلى جانب المقتربات النظامية (systemic approaches)، "لكابلان، روزكرانس وكنث والتز"... والتي تهتم بدراسات علاقات التأثير والتأثر بين النظام ككل والدولة كوحدة جزئية.

في إطار التحليل النظري لمتغيرات السياسة الخارجية المؤثرة في صناعة القرار في هذا المجال، يمكن تقسيم مقتربات السياسة الخارجية إلى مقتربات جزئية ومقتربات كلية للتحليل وهذا وفقا للفوارق الأنطولوجية والميثودولوجية للتحليل(*) بين المقتربين:

1ـ المقتربات الجزئية في تحليل السياسة الخارجية

(*) من وجهة نظر أنطولوجية تهتم المقتربات الجزئية بالتركيز على وحدات جزئية في صناعة السياسة الخارجية ، في حين تهتم المقتربات الكلية (نقصد هنا نظريات السياسة الخارجية المقارنة) بالتركيز على مجموعة من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية كوحدة للتحليل، أما في الجانب المنهجي فتهتم المقتربات الجزئية بدراسة الحالة case-studies، بينما تتبع المقتربات الكلية المنهجية المقارنة في التحليل.

(Micro-oriented approaches)

يسميها "ستيف سميث" (Steve smith) بنظريات المدى المتوسط middle-range theories" " حيث تهتم هذه النظريات أو بالأحرى مقتربات- **نظرا لعدم توفر شروط النظرية : القدرة على التعميم، التجريد والتنبؤ-** (*) بدراسة السياسة الخارجية عن طريق "اختبار تأثير عمليات معينة داخل بنية صناعة القرار"[1]، بعبارة أخرى تهدف مقتربات التحليل الجزئي إلى دراسة أكثر دقة للسياسة الخارجية من خلال التركيز على دور وتأثير متغيرات معينة على صناعة القرار، وفي هذا الإطار سيتم تناول أهم مقتربين والمتمثلين في مقترب التحليل النفسي الإدراكي (سنايدر) ، ومقترب التحليل المؤسساتي البيروقراطي.

أ- مقترب التحليل النفسي الإدراكي (The psychological perceptual):

تمثلت بدايات ظهور هذا المقترب من خلال الدراسات التي قام بها "سنايدر" (Snyder) وزملاؤه في بداية الخمسينيات وتم نشرها فيما بعد في كتاب بعنوان" decision making as am approach to the study of international politics" وقد شكلت الدوافع النفسية للفرد وادراكاته للواقع النقطة المركزية التي يعتمد عليها هذا المقترب، ورغم إقرار أصحابه أن السياسة الدولية هي عبارة عن تفاعلات بين مجموعة من الدول وأن الدولة كانت ومازالت الوحدة الأساسية للسلوك السياسي[2]. إلا أنهم يعملون على تحليل السلوك السياسي للدول من خلال الأشخاص الذين يتصرفون باسمها. وأكثر من ذلك يتم تحديد

(1) Steve smith "theories of foreign policy: an historical over view" international studies. Vol 12.december 1986, p19.
(2) Richard. Snyder, h w .bruck and Burton sapin.op.cit. P: 152.

السلوك الخارجي للدول بناءا على كيفية إدراك صانع القرار للمواقف المختلفة في الساحة الدولية[1]. بذلك يرى "سنايدر" أن سلوك الدول يتحدد بكيفية تحديد صناع القرار للموقف الدولي (how they define the situation).

وضع "سنايدر" نموذجا معينا لصناعة القرار يمكن من خلاله تحليل السلوك الخارجي لأي دولة وذلك بالتركيز على أربع بيئات أساسية:

- ✓البيئة الداخلية: تتشكل من العوامل المادية والبشرية الداخلية للدولة.
- ✓البيئة الاجتماعية والسلوكية: تحوي: نظم القيم في المجتمع، الأنماط المؤسسية للجماعة، نوع ووظائف الجماعات الاجتماعية...وقد وضعها "سنايدر" مستقلة نظرا لأهميتها الكبيرة في التأثير على صناع القرار.
- ✓البيئة العملية لصناعة القرار: تدرس من خلال ثلاث عناصر أساسية: الصلاحيات (تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار)، الاتصالات والمعلومات المتوافرة لصناع القرار، والحوافز (الدوافع) الشخصية لصناع القرار[2].

في إطار البحث عن دوافع صانع القرار كمحدد أساسي لسلوكه يميز"سنايدر" بين نوعين من الدوافع: دوافع من اجل (in order to)، وهي الدوافع الظاهرة والتي تسمح لنا بمعرفة أسباب اختيار صانع القرار لخيار معين وهي سهلة الملاحظة، أما الدوافع السببية (because of)،

---

(1) ibid .p: 153.

(2) يوسف ناصيف حتي.مرجع سابق.ص ص: 178، 179.

فهي الدوافع الدفينة داخل الذات الإنسانية وتتشكل نتيجة الخبرة الحياتية للشخص ويؤثر في اختياراته[1].

ويقر "سنايدر" هنا بصعوبة دراسة هذه الدوافع والتي تتطلب دراسة حياة صناع القرار منذ الطفولة ومختلف العوامل التي أثرت على التركيبة النفسية لهذا الفرد.

قد وجهت العديد من الانتقادات للنموذج الذي قدمه "سنايدر" وزملاؤه والمقترب الإدراكي عموما، وذلك على أساس إفراطه في تعظيم دور صانع القرار ودوافعه الشخصية من جهة، وصعوبة القيام بمثل هذه التحليلات النفسية لصناع القرار من جهة ثانية.

ب- مقترب التحليل المؤسساتي (البيروقراطي) (bureaucratic/organizational)

جاء هذا المقترب كرد فعل على ما جاء به أصحاب الاقتراب السابق وذلك بناءا على نقطتين اثنين[2]:

- توسيع دائرة صناعة القرار إلى جميع صناع القرار في الأجهزة الحكومية.
- رفض حصر صناعة القرار بأي فرد في الدولة سواء كان رئيس الدولة أو الحكومة

فيعتمد المقترب المؤسساتي على إلغاء أي دور يمكن أن تلعبه العوامل النفسية والشخصية للفرد في صناعة السياسة الخارجية، حيث

---

(1) جيمس دورتي، روبرت بلتسغراف، مرجع سابق.ص: 318.

(2) Bahgat korany, how foreign policy decisions are made in the third world. U.S.A: west view press. 1986. P: 52

يرى أصحاب هذا المقترب وعلى رأسهم "غراهام أليسون" (G.Allison)، **أن"الذي يصنع السياسة الحكومية ليس صانع القرار أو الفرد** (calculating deci –sionmaker) ، **وإنما هي تراكم لمجموعة واسعة من الأجهزة والفواعل السياسيين"**[1]

بناءا على هذه الفرضية حدد "أليسون" ثلاث نماذج أساسية لدراسة السياسة الخارجية:

ب1: نموذج الفاعل العقلاني(A rational actor paradigm):

يقوم هذا النموذج على نقطتين أساسيتين:

- الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل كفاعل وحدوي(unified actor)، تحاول الحكومة الممثلة لهذه الدولة اختيار البديل الذي يحقق أكبر قدر من الأهداف الإستراتيجية.(Maximize strategies goals).
- تحرك الحكومة بصفة عقلانية عند اختيار الموقف الذي تواجهه والقرار الأمثل الذي تراعي من خلاله أهدافها الخاصة بالأمن الوطني والمصلحة الوطنية، هذا مع مراعاة عواقب أو نتائج القرار، والتي يجب أن تكون متناسبة والأهداف المرسومة[2].

ب:2 نموذج العملية التنظيمية(Organizational process)

يركز "أليسون" من خلال هذا النموذج إضافة لحقيقة عقلانية القرار – على تعددية الأجهزة داخل الحكومة حيث تصبح مسؤولية

---

(1) Graham t. Allison. Essence of decision: explaining the Cuban missile crisis. Boston: litle brown and company.1971. p 03.
(2) Ibid .pp:32-33.

معالجة المشاكل والقضايا المطروحة للحكومة مسؤولية جميع المؤسسات المختصة[1]. بذلك تتم معالجة المشكل المطروح(الموقف) بتفتيته بين الأجهزة المختصة ، ومن جانب آخر ركز "أليسون"على فكرة الدولتين في اتخاذ بعض القرارات ، حيث تصبح عملية اتخاذ بعض القرارات مجرد عمل يومي تقوم به الأجهزة المختصة به[2].

ب3: نموذج السياسات الحكومية (Gouvernemental politics)

ينظر "أليسون" من خلال هذا النموذج إلى السياسة الخارجية باعتبارها لعبة مركزية تنافسية بين الأجهزة الحكومية(Central competitive game)، وهي اللعبة السياسية(game politic)، بذلك فإن السلوك الحكومي يمكن أن يفهم ليس كمخرج للأجهزة الحكومية وإنما كنتيجة لألعاب المساومة القائمة بينها[3]. **وحسب "اليسون" فإن مستخدم هذا النموذج لدراسة السياسة الخارجية يجب أن يجيب على أربع أسئلة أساسية[4]:**

- من هم اللاعبون (Who plays) حيث يعد هذا السؤال بالبحث في المصالح الخاصة للأجهزة ذات التأثير الأكبر على قرارات الحكومة.
- أي محددات يحملها كل لاعب(البحث في المصالح المحددة لموقف كل لاعب).

---

(1) Ibid. p:67 .
(2) Ibidem.
(3) Ibid. p: 144.
(4) Ibid.pp:164-169

✦ماهية اللعبة (ما طبيعة اللعبة) (what is the game): كيف تتم عملية التأثير أثناء صياغة قرارات الحكومة(المساومة، قواعد اللعبة).

✦ أي المحددات استطاع اللاعب أن يفرضها على النتائج(ذلك حسب قوة وسلطة كل مؤسسة).

وفيما يتعلق بدور صانع القرار ودوافعه النفسية، فيرى "أليسون" أن الأجهزة الحكومية هي الصانع الأول والأخير للقرار الخارجي، وأن أي تدخل للقادة الحكوميين يمكن أن يحدث تغييرا ولكن الأمثلة على ذلك قليلة.[1] ذلك أن دور صانع القرار هنا(القادة الحكوميين) هو التمثيل والدفاع عن مصالح مؤسساتهم، وبالتالي فإن الحديث عن الدوافع النفسية أو الشخصية لصناع القرار أمر لا طائل منه.

الواقع أن المقترب المؤسساتي لصناعة القرار الخارجي قد وقع هو الآخر في فخ تضخيم دور الأجهزة والمؤسسات الحكومية من جهة، ومن جهة أخرى قد أفرط في إهمال دور شخصيات صناع القرار. وإلا فكيف نفسر اختلاف وتغير السياسة الخارجية لدولة ما رغم احتوائها على نفس الأجهزة الحكومية؟

2ـ المقتربات الكلية في دراسة السياسة الخارجية

(Macro -oriented approaches):

نقصد بالمقتربات الكلية لدراسة وتحليل السياسة الخارجية تلك الإقترابات التي تحاول دراسة السياسة الخارجية من خلال مختلف

(1) bid.p:86

المتغيرات المؤثرة في صناعتها، حيث تتخذ هذه المقتربات من السياسة الخارجية المتغير التابع بناءا على تأثير متغيرات مستقلة متعددة[1]

من خلال هذا التعدد في المتغيرات يهدف أصحاب هذا الاتجاه وبالخصوص أصحاب نظرية السياسة الخارجية المقارنة إلى إيجاد النظرية العامة في السياسة الخارجية والتي يطمح إليها مختلف المنظرين.

وفي هذا الصدد قدم "جيمس روزنو" (James Rosenau) نظرية أولية (pre-theory) – كما سماها- حاول من خلالها تحديد الوزن النسبي لمتغيرات معينة في السياسة الخارجية والتي تحدد نمطها، **وقد حددها في**[2]:

أ- النظام الدولي(أنماط التفاعلات الدولية، طبيعة التحالفات، توزيع القوة، الموقع الجيواستراتيجي للدولة...).

ب- عوامل مجتمعية تقسم إلى عوامل مادية(المساحة، الموقع، الإمكانات الاقتصادية والطاقوية للدولة) وعوامل غير مادية (الثقافة السياسية للمجتمع، التراث التاريخي والوطني...).

ت- العوامل الحكومية: تشمل (مؤسسات النظام السياسي للدولة، العلاقات بينهما، كيفية صناعة القرار...).

ث- عوامل متعلقة بالدور: وتعرف بأنها مجموع السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل فرد في مركز معين في السلطة بغض النظر عن آرائه...

---

(1) Steve smith.op.cit:18.

(2) يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق. ص ص : 193-195.

ج- العوامل الفردية وتشمل كل ما يتعلق بصانع القرار(شخصيته، خبرته، مستواه الفكري، قيمه، أسلوبه السياسي...)[1]

وقد قام "روزنو" بتصنيف الدول بناءا على ثلاث معايير أساسية[2]:

- المعيار الجغرافي(دول كبيرة، دول صغيرة).
- المعيار السياسي (دول ذات نظام مفتوح(ديمقراطي))، دول ذات نظام مغلق(دكتاتوري).
- المعيار الاقتصادي(دول متقدمة، دول متخلفة).

الجغرافيا والموارد الطبيعية							
دولة كبرى				دولة صغيرة			
وضع الاقتصاد							
متقدم		متخلف		متقدم		متخلف	
شكل النظام السياسي							
مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق
ترتيب عوامل التأثير							
الدور المجتمعية الحكومية النظام الدولي الفردية	الدور الفردية الحكومية النظام الدولي المجتمعية	الفردية الدور المجتمعية النظام الدولي الحكومية	الفردية الدور الحكومية نظام الدولي المجتمعية	الدور النظام الدولي الحكومية الفردية	الدور النظام لدولي الفردية الحكومية المجتمعية	الفردية النظام الدولي الدور المجتمعية الحكومية	الفردية النظام الدولي الدور الحكومية المجتمعية
الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفيتي	الهند	الصين الشعبية	هولندا	تشيكوسلو فاكيا	كينيا	غانا

وبناءا على هذه المعايير قام "روزنو" بتحديد أنماط السياسات الخارجية للدول على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم(01): نموذج "روزنو" للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

المصدر: يوسف ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. ص: 196.

---

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(2) نفس المرجع ، نفس الصفحة.

ما يهمنا من المتغيرات التي حددها "روزنو" متغير الفرد أو كما يسميها "**Idiosyncratic**"(العوامل التميزية) والتي حددها في"**معتقدات القائد حول طبيعة الساحة الدولية، والأهداف التي يجب عليه أن يحققها في هذا المجال، قوته وضعفه الفكري في تحليل المعلومات وصنع القرارات، خلفيته التاريخية ومدى مناسبته لمتطلبات الدور الذي يشغله، حاجته العاطفية وسماته الشخصية**"[1]، ورغم اعترافه بالأهمية الكبيرة التي تحتلها العوامل الفردية في تحليل السياسة الخارجية، إلا أنه يرى أن تأثيرها يتعلق ويتأثر بدور باقي المتغيرات حيث أن القادة ليسوا أحرار في إتباع والتعبير عن اتجاهاتهم الخاصة(Idiosyncratic tendency) في حين أن كل القادة ملزمون بأدوارهم الحكومية، المجتمعية والنظامية[2]. و بالتالي فإن أي دور للمتغيرات الفردية لصانع القرار مرتبط أساسا بباقي المتغيرات المؤثرة في سياسته الخارجية.

في قراءة تحليلية لدور متغير الفرد في السياسة الخارجية حسب تصنيفات "روزنو" المبينة في الجدول رقم(**01**)، نجد أن "روزنو" قد قرن تأثير هذا المتغير بالدول المتخلفة وذات النظام المغلق بغض النظر عن حجم الدراسة سواء كانت دولة كبرى أو صغرى وذلك نظرا للهشاشة المؤسساتية التي تتميز بها هذه الدول، في حين صنف المتغير الفردي كآخر المتغيرات المؤثرة في الدول المتطورة وذات النظام المفتوح مثل الولايات المتحدة الأمريكية. إن التساؤل الأساسي الذي يطرح هنا أولا حول إمكانية اتخاذ هذا النموذج " كمقياس " لدراسة جميع السياسات

---

(1) James N.Rosnau. "The study of foreign policy. In Ed: James Resnau, Kenneth w Thompson, Gavin bayd, world politics: an introduction. New York: the free press,1976. P: 28.

(2) Ibidem.

الخارجية للدول بميزاتها المتشابهة والمختلفة؟ وثانيا حول كيفية تفسير الاختلاف في نمط وطبيعة السياسات الخارجية للدول ذات الخصائص المتشابهة؟.

إن متغير الشخصية حاز على اهتمام متفاوت بين الدراسة التجزيئية للسياسة الخارجية والدراسة الكلية. فاعتبره "سنايدر" – الإدراك- المرحلة الأساسية التي تتحدد وفقها السياسة الخارجية حيث تعتمد على كيفية تعريف صناع القرار للموقف (definition of the situation) الأمر الذي يتطلب دراسة تطور شخصية صانع القرار، خبراته، تصوراته للحياة....، هذا في حين ربط "أليسون" تأثير صناع القرار بمصالح المؤسسات التي يخدمها في إطار اللعبة السياسية. بينما حدد "روزنو" تأثير شخصية صانع القرار حسب دور باقي المتغيرات خصوصا ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي والمؤسسات السياسية الفاعلة من جهة وطبيعة النظام الاقتصادي للدولة من جهة أخرى ، ورغم الاختلاف النظري حول الأهمية المتفاوتة لشخصية صانع القرار من مقترب تحليل لآخر إلا أنه يمكن القول أن عملية صناعة القرار الخارجي هي عملية معقدة يختلط فيها العقلاني باللاعقلاني من حيث اختلاف وتعدد متغيرات ومراكز صناعة القرار التي تختلف من حيث درجة ارتباطها بالمصلحة الوطنية للدولة من جهة، وإدراك صانع القرار- الذي يتحدد حسب شخصية وعقيدته الذي يعد المصفاة الأساسية لهذه المتغيرات من جهة ثانية.

المبحث الثالث
حدود سلطات الرئيس الامريكي
في الشؤون الخارجية

قصد تحديد دقيق لسلطات الرئيس الأمريكي ودوره في صناعة القرار الخارجي، خاصة في ظل تشديد أصحاب المقترب المؤسساتي على دور المؤسسات المختلفة داخل النظام السياسي في الحد من حرية الرئيس في الشؤون الخارجية، سنتطرق أولا إلى تحديد الحدود التي رسمها الدستور لصلاحيات الرئيس الخارجية ثم إلى تأثير الواقع العملي على هذه الصلاحيات لنتطرق في الأخير إلى تبيان موقع الرئيس من عملية صناعة السياسة الخارجية خاصة مع التأثير المتفاوت لبعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في النظام السياسي الأمريكي.

المطلب الأول
سلطات الرئيس الدستورية.

خصصت المادة الثانية من الدستور الأمريكي لتنظيم شؤون السلطة التنفيذية والتي يترأسها الرئيس ونائب الرئيس(*)، المنتخبان عن طريق الهيئة الانتخابية "Electoral collogue" لمدة أربع سنوات . وقد عنيت الفقرة الثانية من نفس المادة بتحديد صلاحيات الرئيس في الشأن

(*) إن ذكر نائب الرئيس هنا لا يعني وضعه على قدم المساواة مع الرئيس، ذلك أن الدستور الأمريكي خاصة بعد التعديل الخامس والعشرين، قد حدد دور نائب الرئيس في ملئ منصب الرئيس في حالة شغور، بعد استقالته أو وفاته أو عزل الرئيس وذلك قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، كما يشغل نائب الرئيس منصب رئيس مجلس الشيوخ، إلا أن تدخله محدد بالإدلاء بصوته لترجيح الاقتراع في حالة تعادل الأصوات.

الخارجي بما نصه : " **سيكون الرئيس القائد الأعلى للجيش وأسطول الولايات المتحدة ، ولقوات الميليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعي للخدمة الفعلية للولايات المتحدة ...ستكون له السلطة، بناءا على مشورة وموافقة مجلس الشيوخ الحاضرين، بتعيين السفراء وغيرهم من الوزراء والقناصل.**" [1]

هذا وتضيف الفقرة الثالثة من نفس المادة أنه يحق للرئيس أن "**يستقبل السفراء وغيرهم من الوزراء العموميين**"[2]

ومن خلال التمعن في مضمون المادة المذكورة، فإن الدستور الأمريكي قد خول الرئيس سلطات محددة في السياسة الخارجية على النحو التالي:

- الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (جيش، ميليشيا..)
- إبرام المعاهدات.
- تعيين السفراء والدبلوماسيين وقبول أو رفض سفراء الدول الأخرى (الاعتراف بالدول الأخرى ضمنيا).

أول ملاحظة يمكن أن تندرج هنا، هو حرص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة بين المؤسسات في نفس الوقت، حيث أن أي تحرك للرئيس – قانونيا على الأقل – في الشؤون الخارجية مرهون بموافقة أعضاء الكونغرس وذلك فيما يتعلق بقيادة القوات المسلحة أين

---

(1) The united state of America. The constitution of the united state of America. Philadelphia: national constitution centre, [N.D.P] from: internet site: HTTP. // constitution centre.org/files/ constitution. PDF.

(2) Ibidem.

يمنح الدستور للكونغرس وحده حق إعلان الحرب، أو في عقد المعاهدات والتي تتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، وعلى النحو نفسه يتم تعيين السفراء ودبلوماسي الدول الأخرى الذي يتطلب إقرار مجلس الشيوخ بذلك.

وفي هذا الإطار يمكن إدراج الجدول التالي الذي يوضح سلطات الرئيس الدستورية المخولة له في المجال الخارجي واهم القيود المفروضة عليه خاصة من قبل الكونغرس:

سلطات الرئيس	المصدر من الدستور	الكوابح
– عقد المعاهدات.	المادة 02 الفقرة 02.	تصديق ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ المدلين بأصواتهم
– تعين السفراء وغيرهم.	المادة 02 الفقرة 02.	إقرار مجلس الشيوخ.
– الاعتراف بالأمم الأخرى واستقبال السفراء.	المادة 02 الفقرة 02 ضمنيا.	للكونغرس وحده إعلان الحرب وإصدار الاعتمادات العسكرية حسب المادة 1 الفقرة 5 وقرار سلطات الحرب 1973.
– القائد الأعلى والمبادءة بالحرب	المادة 02 الفقرة 02 ضمنيا.	تصديق ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ المدلين بأصواتهم

جدول رقم (02): حدود سلطات الرئيس الدستورية في الشؤون الخارجية.

المصدر : ماكس سكيدمور. مارشال كارتر وانك. كيف تحكم أمريكا. ص: 135.

كما أن المادة الثانية من الدستور الأمريكي ، والتي خُصصت للخوض في شؤون السلطة التنفيذية ، لم تسهب وتُفصل في سلطات الرئيس الأمريكي بما يضع حدودا أساسية لسلطاته ، هذا مقارنة مع المادة الأولى من الدستور والتي فصلت إلى حد بعيد في تنظيم الهيئة التشريعية أو الكونغرس وصلاحياته، الأمر الذي يبدي لنا للوهلة الأولى

أن رئيس السلطة التنفيذية يحتل مرتبة ثانوية مقارنة بالسلطات الواسعة الممنوحة للكونغرس، فهل اكتفى أو يكتفي الرئيس بسلطاته الدستورية أم أن الواقع العملي فرض غير ذلك؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في المطلب التالي.

المطلب الثاني
سلطات الرئيس العملية

يعد الواقع العملي الميدان الذي تختبر فيه مدى صرامة وصلاحية القوانين الموضوعة داخل أي دولة . بالنسبة للنظام السياسي الأمريكي فإن الجانب الميداني العملي قد أظهر أن لسلطات الرئيس الأمريكي حدود أوسع وأبعد مما هو منصوص عليه في الدستور، حيث يرى "دايفيد نيكولرز" (D.Nichols) في هذا الإطار أن توسع سلطات الرئيس إلى أبعد مما سماه " القيد الدستوري" على أنه ضرورة سياسية في السياسة الخارجية. ذلك أنها - حسب نظره- تتعلق بالأمم الأخرى التي لا تخضع لنفس القيود الدستورية، كما أنها تتعلق بقضايا الولايات المتحدة كأمة وكبلد.[1]

لعل التساؤل الأساسي الذي يطرح هنا قبل الخوض في المنحى الذي تحته سلطات الرئيس الأمريكي بعيدا عن الحدود التي وضعها الدستور، هو حول الأسباب والظروف التي أدت إلى توسيع هذه السلطات، ويمكن حصر أهم العوامل والظروف التي أدت إلى ذلك في:

---

(1) دافيد نيكولز، أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، (تر: صادق ابراهيم عودة). عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.ص: 181 .

نقطة الانطلاق الأولى تكمن في إيجاز وحتى غموض المادة الثانية من الدستور والمتعلقة -كما سبق الذكر- بما يتعلق بالسلطة التنفيذية وصلاحيات الرئيس، الأمر الذي يتيح للرئيس المراوغة في تفسير النصوص القانونية حسب مقتضيات الظروف العملية التي يواجهها، بالتالي يكون الأساس هنا هو قدرة الرئيس على إقناع الآخرين بأن ما يفعله غير مناقض لما جاء به الدستور، ويقول "ريتشارد نيوستدات" (R. Neustadt) في هذا الإطار : "**أن سلطات الرئيس تعتمد على مدى قدرته على الإقناع أن السلطة هي القدرة على مساومة وإقناع الآخرين ما يريده الرئيس هو من مصلحتهم كذلك، أن قدرات الإقناع تعتمد على طموح ومهارات الفرد كذلك أن على مدى قدرته على استغلال نفوذه وسمعته ومكانته، و من هذا المنظور يجب استغلال كل السلطات الرسمية والدستورية بفعالية لإظهار القوة ...إن غموض الدستور يتيح للرئيس إذا كان مقتدرا بتبرير سلطات واسعة**"[1].

- زيادة اندماج الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة العالمية خلال القرن العشرين، وفي الحروب التي لازمت هته السياسة.[2] حيث ومنذ خروج الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة العزلة التي دعا إليها الرئيس "مونرو" وانخراطها في الحرب العالمية الثانية، اعتمدت على سياسة خارجية أكثر اندماجا مع مقتضيات البيئة الدولية و التي تميزت

---

(1) لورانس غراهام، ريشارد فاركاس وآخرون، السياسة والحكومة، (تر: عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان).المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود. 2000. ص: 60.

(2) ماكس سكيدمور، مارشال كارتر وانك، كيف تحكم أمريكا، (تر: نظمي لوقا)، ط02. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988. ص:122.

منذ تلك الفترة بحدة التوترات بين الدول، فلم تنتهي الحرب العالمية الثانية حتى وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في حرب باردة وصراع إيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي – في إطار نظرية "توينبي" حول التحدي و الاستجابة وباقي المقاربات التي تؤكد على دور الخطر الخارجي والذي يوحد الداخل- فإنه وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي توجه الساسة الأمريكيون إلى محاولة إيجاد عدو جديد يبرر السياسة المنتهجة على المستوى الدولي أين تم توجيه الأنظار إلى العالم الإسلامي (الخطر الأخضر حسب "غراهام فولر") كعدو جديد الأمر الذي يقتضي تسليط الأضواء على السياسة الخارجية ورئيس الدولة كممثل للدولة على المستوى الخارجي حيث أصبح الرئيس هو قائد الدولة في وقت الأزمة.

- دور الشخصيات القوية للرؤساء الذين حكموا الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث يرى "ماكس سكيدمور" (M.Skidmore) أن معظم الرجال الذين تباروا على هذا المنصب –الرئاسة- منذ الأربعينيات من القرن الماضي كانوا ذوي شخصيات قوية، وكانت لهم ميول واضحة لتوسيع سلطان الرئاسة.[1]

ويعتبر عامل شخصية الرئيس عامل مهم في توسيع صلاحيات، حيث يقول "ماكس سكيدمور" وزملاؤه في هذا الإطار "**يتوقف دائما الشيء الكثير على قدرة الرئيس الشخصية في إقناع الآخرين وفي البقاء فوق قمة الموقف، وفي حسن استخدام مكانته وسلطانه السياسي من**

---

(1) نفس المرجع ، ص ص : 122-123.

غير أن يقحم سلطاته فيجاوز بها حدود احتمال الآخرين وتفادي مواجهتم."[1]

- نمو الجهاز البيروقراطي للرئيس أو ما يسمى بالبيروقراطية التنفيذية حجما وسلطة، ووضع الرئيس من حيث كونه على رأس هذه البيروقراطية يخوله سلطات قد تتجاوز سلطات الكونغرس.[2]

ففي سنة 1947 أصدر الكونغرس قانون الأمن القومي والذي قضى إنشاء وزارة الدفاع، وكالة الاستخبارات المركزية "CIA"مجلس الأمن القومي.... هته المؤسسات كان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الأمريكية منذ نصف القرن الأخير.[3] الأمر الذي ساهم في توسيع الجهاز البيروقراطي التابع للرئيس في صنع السياسة الخارجية، وهناك من يذهب إلى أن إنشاء

مجلس الأمن القومي قد زاد أكثر في تركيز السياسة الخارجية بين أيدي الرئيس خصوصا أن تعيين مستشار الرئيس للأمن القومي يتم عن طريق الرئيس وحده دون رقابة الكونغرس، هذا إذا ما وضعنا في عين الاعتبار الدور الكبير الذي أصبح يلعبه مستشار الرئيس للأمن القومي والذي تحول من سكرتيرة تنفيذي إلى مخطط رئيسي في

---

(1) نفس المرجع، ص : 124

(2) نفس المرجع، ص ص : 122.

(3) Robert.j.mckeever, Philip Davies. Politics USA.2ND ED. London: Pearson Longman. 2006. p 33

السياسة الخارجية بما يتجاوز حتى دور وزيري الخارجية والدفاع اللذان يخضعان لرقابة الكونغرس ووصايته.[1]

- التطورات التكنولوجية والتغيرات التي لحقت بالمجتمع خلال القرن العشرين جعلت الرئيس أبرز شخصية سياسية، حيث أصبح أي فرد من الشعب يعرف الرئيس، في حين أن قليلون من يعرفون أعضاء الكونغرس أو ممثلي الولاية ..وذلك من خلال شاشات التلفزيون والنشرات الإخبارية.[2]

كنتيجة لما سبق، فقد استطاع الرؤساء الأمريكيون بمرور الزمن الاستفادة من الثغرات القانونية الموجودة والظروف العملية في توسيع السلطات الممنوحة لهم دستوريا خصوصا في ظل رقابة الكونغرس، فبالنسبة لحق إعلان الحرب والذي منحه الدستور الأمريكي أساسا للكونغرس. فإن الواقع العملي قد أثبت أن هذا الأخير لم يعلن إلا عن خمس حروب فقط من الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

في حين أن معظم هته الحروب كانت بقرار من الرئيس، ورغم صدور قرار أو قانون سلطات الحرب الذي أقره الكونغرس سنة 1973 والذي نص على" **أن على الرئيس أن ينهي استخدام القوات المسلحة خلال فترة 60 يوما إذا لم يعلن الكونغرس من نفسه حالة الحرب خلال تلك**

---

(1) منذر سليمان، " دولة لأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، مجلة المستقبل العربي، عدد: 35. مارس 2006. ص: 32.

(2) ماكس سكيدمور، مارشال كارتر وانك. مرجع سابق. ص: 122.

(3) فواز جرجس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط:2. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000. ص:20.

الفترة أو لم يوافق على تمديد مدة استخدام القوات المسلحة في الخارج لمدة 30 يوما، ويمكن للكونغرس في أي وقت إصدار قرار بمجلسيه يأمر الرئيس بسحب القوات الأمريكية من إحدى مناطق النزاع الفعلي أو المحتمل"[1]

رغم صدور هذا القرار كمحاولة لكبح سلطات الرئيس إلا أنه احتوى على ثغرات مكنت الرئيس من المزيد من السلطات في هذا المجال حيث:

- أن فترة 60 يوما التي حددها القرار كافية للقيام بضربة عسكرية بالغة التأثير خاصة في ظل التقدم التكنولوجي للقوات المسلحة الأمريكية.
- أن سلطة الرئيس في استخدام أسلحة جديدة غير محدودة خصوصا التقدم الكبير الذي يشهده هذا الميدان.
- يتوفر الرئيس على إمكانات تقنية وعملية لإقناع الكونغرس بأي قرار عسكري ينوي القيام به[2]. وذلك عن طريق استخدام وسائل الإعلام والدعاية للتأثير على الرأي العام، هذا إضافة لاستخدام الحجج الدينية...
- يرى "آرثر سلزنجر" (Arthur Schlesinger) أن هذا القرار قد أوجد أساسا قانونيا يستند إليه الرئيس في مجال لم يكن موجودا من قبل، إلا أن الرؤساء قد تصرفوا واتخذوا إجراءات، لكن

---

(1) المرجع السابق. ص ص: 20-21.

(2) منصف السليمي. صناعة القرار السياسي الأمريكي. باريس: مركز الدراسات العربي- الأوروبي. 1997. ص: 169.

شرعيتها كانت غامضة نوعا ما، إلا أن هذا القرار- حسب رأيه- قد أزال هذا الغموض وسهل على الرؤساء الشروع في العمليات القتالية[1].

إلى جانب ما سبق، استطاع الرئيس تجاوز رقابة الكونغرس فيما يتعلق بإبرام المعاهدات الدولية والتي منحها الدستور للكونغرس عن طريق المصادقة، وذلك وفق ما يعرف بالاتفاقات التنفيذية والتي تعني "**اتفاق بين الرئيس ودول أجنبية له قوة القانون**"[2]، تخصصت الاتفاقات التنفيذية في البداية بمواد تتعلق بمشكلات إدارية لا تستدعي عقد معاهدة ، إلا أنه وبمرور الزمن أخذت الاتفاقات التنفيذية تستخدم لتناول مشكلات أكبر من غير أن تخضع لموافقة مجلس الشيوخ[3]. والملاحظ أن عدد الاتفاقات التنفيذية قد طغى على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول مقارنة بعدد المعاهدات الدولية حيث بلغت نسبتها منذ 1945 ما بين عشرة إلى واحد إلى عشرين إلى واحد[4]، بذلك استطاع الرؤساء انتزاع صلاحيات واسعة إلى أبعد مما حدده الدستور، حيث أصبح الرئيس القيام بمهام كانت من صلاحيات الكونغرس من الأساس.

---

(1) دافيد نيكولز. مرجع سابق. ص: 183.

(2) منصف السليمي، مرجع سابق، ص: 171.

(3) ماكس سكيدمور، مرجع سابق، ص: 137.

(4) لورانس غراهام، ريشارد فاركاس وآخرون، مرجع سابق، ص: 62.

المطلب الثالث

سلطات الرئيس في مواجهة باقي المؤسسات

إن الحديث عن توسع سلطات الرئيس في المجال الخارجي بعيدا عن الحد الدستوري لا يعني أن الرئيس الأمريكي له السلطة المطلقة في اتخاذ قرار السياسة الخارجية، ذلك أن النظام السياسي الأمريكي عبارة عن تركيبة متداخلة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار طبقا للمصالح التي تدافع عنها، فإلى جانب القيد الدستوري الذي تكلم عنه "ديفيد نيكولز" ، لا يمكن تجاهل القيد المؤسساتي الذي يميز النظم الديمقراطية خاصة، وفي هذا الإطار يقول "ماكس سكيدمور" وزملاؤه **"حتى عندما لا يكون هناك حد دستوري أو قانوني يكون تصرفه- الرئيس- محدودا بمدى تقبل الأشخاص الآخرين ذوي السلطان عليه، فزعماء الكونغرس ومستشاروا الرئيس أنفسهم ، ورؤساء الجهاز التنفيذي والبيروقراطية ذاتها وزعماء الدول الأخرى ومصالح المجموعات الضاغطة بل الجمهور العام، كل أولئك قد يمكنهم إحباط الرئيس"**[1].من هنا ومن خلال دراسة النظام السياسي الأمريكي تتوضح لنا العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية من خلال تأثيرها على الرئيس وقدراته في اتخاذ القرار:

---

(1) ماكس سكيدمور، مرجع سابق، ص:139.

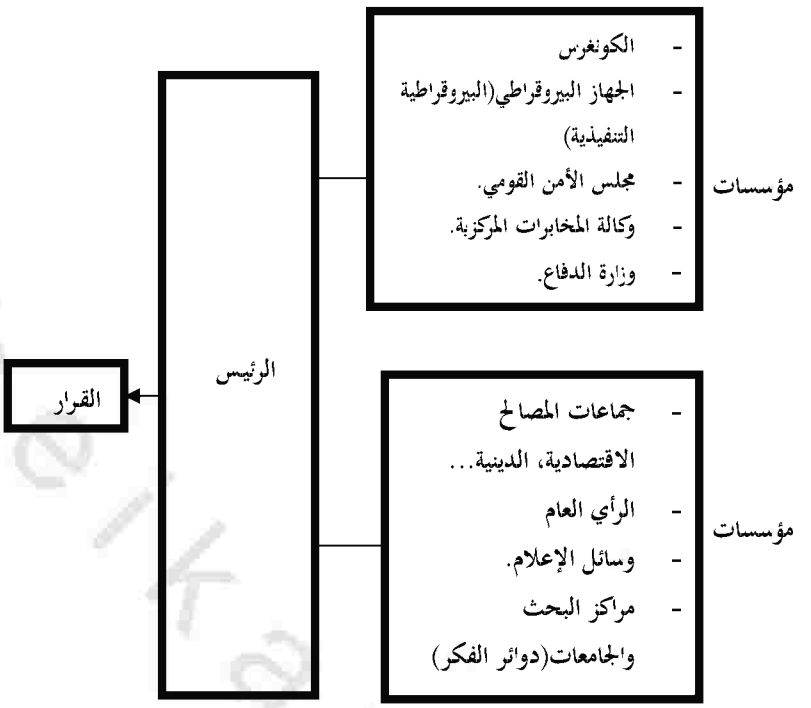

شكل رقم (04): المؤسسات المؤثرة في قدرات الرئيس الأمريكي أثناء صناعة القرار الخارجي.

من أجل التعمق أكثر في دور المؤسسات المختلفة وتأثيرها على صلاحيات الرئيس، سيتم التركيز أساسا على أهم المؤسسات وأكثرها تأثيرا على السياسة الخارجية الأمريكية وصلاحيات الرئيس فيها وهي: الكونغرس (مؤسسة رسمية تحميه قوة القانون)، و جماعات المصالح (مؤسسات غير رسمية تحميها قوة المال).

أ- الرئيس والكونغرس:

يتمتع الرئيس بنفوذ وقوة أكبر مقارنة بالكونغرس، ذلك أن الرئيس هو الطرف الوحيد في النظام الأمريكي والذي يجري انتخابه من طرف الشعب كله، لكن بالمقابل يتمتع الكونغرس بحماية

دستورية لصلاحياته والتي تعيق بطريقة أو بأخرى حرية الرئيس في اتخاذ القرار، **فتخول الفقرة الثامنة من المادة الأولى من الدستور الكونغرس بالسلطات التالية:**

- اقتراض الأموال لحساب الولايات المتحدة الأمريكية (من أطراف خارجية)
- تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية.
- إعلان الحرب.
- حشد ودعم (تمويل) الجيوش على أن تمتد الفترة أكثر من سنتين[1].

وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن الكونغرس الأمريكي له قدرة كبيرة على التأثير في الشؤون الخارجية تعد الأكبر مقارنة بدور السلطة التشريعية في باقي الدول[2].

إن أهم وسائل تأثير الكونغرس على سلطات الرئيس إضافة لصلاحياته التشريعية تكمن في ثلاث نقاط أساسية:

1- أن سلطات وصلاحيات الكونغرس في الشؤون الخارجية محمية بموجب الدستور.

2- صلاحيات التصديق المخولة دستوريا لمجلس الشيوخ سواء على المعاهدات الدولية، تعين السفراء وبالتالي الاعتراف بالدول، إرسال القوات العسكرية للخارج...

---

(1) The united state of America. The constitution of the united state of America Ibid.

(2) Richard F. Grimmelt. '' foreign policy roles of the president and congress''. from internet site: *fpc.state.gov/fpc/6172.htm*

3- تعد التصديق والموافقة على الميزانية أهم وسيلة ضغط قد يمارسها الكونغرس على الرئيس خاصة إذا ما تعلق الأمر بتمويل الحملات العسكرية بالخارج، فإضافة لما شرعه الكونغرس في قانون سلطات الحرب لسنة 1947.

يمكن للكونغرس كواضع للميزانية (كممول) أن يجبر الرئيس على سحب القوات الأمريكية إذا ما رفض تمويلها، كمثال على ذلك، القانون الذي أصدره الكونغرس عام 1993 والذي يمنع تمويل القوات الأمريكية في الصومال بعد 31 مارس 1994 ، إلا إذا تقدم الرئيس بطلب يتم الموافقة عليه من الكونغرس بمجلسيه[1].

بالرئيس وجماعات المصالح:

تعد جماعات المصالح أو الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة من أبرز الأطراف المؤثرة في صناعة القرار الأمريكي داخليا أو خارجيا، نقصد هنا بجماعات المصالح جميع الجماعات سواء كانت اقتصادية (المؤسسات الاقتصادية)، ثقافية، عسكرية، دينية... والتي قد تؤثر بطريقة أو بأخرى في صناعة القرار الأمريكي الخارجي مما قد يؤثر على سلطات الرئيس في هذا المجال. ويتقدم النظام الأمريكي عن باقي الأنظمة من حيث الحيوية التي تتمتع بها نشاطات جماعات المصالح وتعدديتها الكبيرة، حيث تتناسب وتعددية المجتمع الأمريكي أثنيا، جغرافيا، دينيا...[2].

---

(1) منار الشوربجي، " المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكي" ، من مؤلف: إكرام لمعي، رضا شحاتة وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، ج:3. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002. ص ص : 187-188.

(2) نفس المرجع، ص: 198.

تستمد جماعات المصالح قوتها من ثلاث مصادر أساسية حددها "ماكس سكيدمور" في **"القوة المالية ، القوة العددية وقوة المعرفة"**[1] حيث تتمتع بقدرات مالية وعددية كبيرة إلى جانب لجوئها لنوع ثالث من القوى: قوة المعرفة من خلال وسائل الإعلام ومراكز البحث الأمر الذي يمكنها من تحقيق أثر قوي على صناعة القرار داخل الولايات المتحدة.

وفي إطار الحديث عن دور جماعات المصالح في صناعة القرار الخارجي عموما وحدود حريات الرئيس خصوصا فإن لجماعات المصالح- قانونيا- طريقتين أساسيتين للتأثير على القرار **وتتمثلان في:**

أ – **الطريقة المباشرة:** نقصد بها طريقة تأثير هذه الجماعات على الرئيس مباشرة باعتباره متخذ القرار في الشأن الخارجي، فيسمح قانون تمويل الحملات الفدرالية لسنة 1947 المرشح لمنصب الرئاسة بالاستفادة من أموال ذات مصادر مختلفة عن طريق لجان العمل السياسي خلال المرحلتين التمهيدية والنهائية للانتخابات.[2]، بذلك يكون لهته الجماعات مصدر للتأثير على الرئيس قبل وبعد انتخابه. وتعد "الأيباك" **(AIPAK)** من أهم المنظمات الناشطة وأكثرها تأثيرا أثناء الحملات الانتخابية، حيث يقول "فواز جرجس" في هذا الإطار" **أن قلة المتنافسين على الرئاسة يمكن لأن تتحمل العزلة عن AIPAK ومنظمات مماثلة**

---

(1) اكس سكيدمور، مارشال كارتر وانك، مرجع سابق، ص:208

(2) منار الشوربجي، مرجع سابق، ص ص : 205-206.

لها، ليس فقط للحصول على الدعم الانتخابي ولكن للحصول على الدعم المالي أيضا.[1]

ب- **الطريقة غير المباشرة:** وذلك عن طريق التأثير على أعضاء الكونغرس سواء خلال الانتخابات أو بعدها، حيث يسمح قانون تمويل الحملات الفدرالية المشار إليه سابقا لمرشح الكونغرس بالاستفادة من المال العام (أفراد أو جماعات) بقيود أقل مما هو مفروض على مرشح الرئاسة[2]. ويعد تأثير جماعات المصالح على الكونغرس أكبر من تأثيره على أي مؤسسة رسمية أخرى سواء عن طريق تمويل الحملات الانتخابية أو عن طريق إيجاد ممثلين عنها في الكونغرس بحد ذاته مثلما هو الحال بالنسبة للمركب الصناعي العسكري (Military industrial complex) القائم على الشراكة بين ممتلكي الصناعات ذات الإنتاج الحربي، المسئولين الحكوميين الذين لهم سلطة أو مصالح في مجال الإنفاق الحربي، والنواب الممثلين لولايات تستفيد اقتصاديا من الإنفاق الحربي[3]. إضافة لأعضاء اللوبي اليهودي أين يرى "جون مرشايمر وستيفن وولت" (J. Mearsheimer, S. walt) أن مفتاح تأثيره يكمن في الكونغرس عن طريق الأعضاء "المفاتيح" ممن يوصفون بكونهم مسحيين صهاينة مع الإشارة هنا إلى " ديك

---

(1) فواز جرجس. مرجع سابق. ص: 34.

(2) منار الشوربجي، مرجع سابق، ص ص : 205-206.

(3) آسيا الميهي." الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية. عدد: 127. جانفي1997. ص: 89.

آرمي" الذي صرح في سبتمبر 2002 أن " **الرقم الأول في أولوياتي للسياسة الخارجية هو حماية اسرائيل**".[1]

لكن ورغم هذا الدور الكبير الذي تلعبه باقي المؤسسات سواء الرسمية أو غير الرسمية على صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هناك من يضع نمط شخصية الرئيس كمحدد أساسي لهذا الدور، فيقول" فواز جرجس" في هذا الإطار " **تتمحور المتغيرات المستقلة والحاسمة حول نمط شخصية الرئيس والعلاقات التنفيذية مع مؤسسة صنع السياسات ونظرة كل رئيس للعالم، أن هذه العوامل تحدد أي من المصالح يتم استيعابها**"[2]. وبالتالي فإن حدود الحرية التي تتاح لهذه المؤسسات أو الجماعات تتحدد وفقا للمجال الذي يتيحه الرئيس لها بناءا على نمط شخصيته وإدراكه للوقع.

وكخلاصة للقول، فإن سلطات الرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية محددة دستوريا بطريقة تجعل الرئيس محور عملية السياسة الخارجية، لكنها في نفس الوقت محددة دستوريا برقابة الكونغرس واشتراط موافقته على العديد من الإجراءات الخارجية.

تلعب شخصية الرئيس دورا هاما في تحديد دور باقي المؤسسات في صنع السياسة الخارجية فنظرا لما يتمتع به الرئيس من سلطات قانونية و دستورية، تساعد شخصية الرئيس وإدراكاته واهتماماته بالسياسة

---

(1) جون مير شايمر، ستيفن ولت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، (تر: يوسف الجهماني). دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2006. ص: 41.

(2) فواز جرجس. مرجع سابق. ص: 37

الخارجية على اكتسابه سلطات أوسع في هذا المجال عن طريق الاستفادة من الثغرات القانونية أو غموض مواد الدستور فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية ، أو عن طريق استخدام أسلوب الإقناع لباقي الأطراف، الأمر الذي يعتمد أساسا على شخصية قوية واهتمام كبير بالشؤون الخارجية فإن ذلك سيمنح دور أكبر لباقي المؤسسات وخاصة الكونغرس.

كخلاصة لما سبق، يحتل عامل الشخصية أهمية كبيرة ضمن المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية، كما أنه أحد العوامل النفسية المتعددة والتي تدخل في إطار التحليل النفسي للعلاقات الدولية إلى جانب الإدراك، العقائد، ...هته الجوانب التي وجد الدارسون صعوبة كبيرة في دراستها والكشف عنها، وذلك نظرا للغموض الذي يحيط بالبيئة النفسية لصانع القرار من جهة ولتداخل هته العناصر داخل الذات الإنسانية من جهة أخرى. هنا يقترح "هولستي" (Holsti) طرقا لدراسة سلوك الفرد، حيث يقول "**أن هناك طرقا عدة لدراسة سلوك الفرد ، فيمكن أن نختبر ونبحث حوله في المختبر (الدراسة البيولوجية، الجينية للفرد...)، طرح الأسئلة عليه (إجراء مقابلة معه)، ملاحظته، اختباره، محاكاته(تقنية المحاكاة)، مقارنة بالآخرين، تحليل المعطيات المتوافرة حوله (سلوكياته)، وخطاباته(تقنية تحليل المضمون)**"[1]

إن عامل الشخصية لتحليل السياسة الخارجية، هو وليد التطورات التي طرأت على التحليل في الميدان على إثر التغيرات الإبستمولوجية التي حملتها خمسينيات القرن الماضي في دراسة العلاقات

(1) Ole.R.Holsti. Content analysis for the social sciences and humanities. USA: Addison-Wesley. 1969. pp: 14-15.

الدولية والسياسة الخارجية، والتي تحمل منطق تجزيئي للسياسة الخارجية، حيث سمحت في نفس الوقت بظهور النظريات المتخصصة في دراسة السياسة الخارجية، والتي كانت تدرس فيما سبق في إطار نظريات العلاقات الدولية.

بعد محاولة رصد وجهة نظر النظريات والمقاربات النظرية المختلفة في السياسة الخارجية حول العامل النفسي والشخصي، توصلنا إلى أن هذا العامل يمثل بعدا مهما في السياسة الخارجية في جانبها النظري والعملي معا.

obeikandl.com